

Women Now
For Development
النساء الآن للتنمية



بحث حول أوضاع الفتيات اليافعات في مناطق شمال غرب سوريا

وحدة الأبحاث النسوية
النساء الآن لأجل التنمية

إعداد البحث: تشرين الثاني 2021

بحث حول
أوضاع الفتيات اليافعات
في مناطق شمال غرب سوريا

وحدة الأبحاث النسوية
النساء الآن لأجل التنمية

إعداد البحث: تشرين الثاني 2021

Women Now
For Development
النساء الآن للتنمية



عن منظمة النساء الآن للتنمية

منظمة نسوية تقودها النساء مكرسة لتعميق وتقوية دور المرأة في تشكيل مستقبل ديمقراطي لسوريا. تأسست في يونيو 2012، وهي الآن أكبر منظمة نسائية في سوريا، حيث تصل إلى آلاف النساء والفتيات سنويًا داخل سوريا وفي البلدان المجاورة، من خلال ثلاثة مجالات برامج متكاملة: برامج الحماية والتمكين والمشاركة والقيادة. تعمل "النساء الآن" أيضًا على البحث النسوي وإنتاج المعرفة والمناصرة والحملات على المستويين المحلي والدولي. تركز أبحاث المنظمة والمناصرة في المقام الأول على إنتاج المعرفة النسوية مثل توثيق وجمع تجارب النساء وشهادتهن، والبحث والتحليل النوعي والكمي المتعمق، وحملات التوعية المحلية والدولية حول حقوق المرأة، الحركات الناشطة بقيادة النساء، مبادرات المجتمع المدني النسوية، العنف القائم على النوع الاجتماعي وظروف عيش المرأة في سوريا.

تم إنتاج هذا البحث بدعم مالي من **Plan International Inc**.

المحتويات

6	ملخص تنفيذي
7	مقدمة
7	لمحة عامة عن السياق في شمال غرب سوريا
8	وضع الفتيات في شمال غرب سوريا: ظهور آليات التكيف السلبية
10	الاستجابة الإنسانية في قطاعات مختلفة في شمال غرب سوريا
11	المنهجية وتصميم الدراسة
11	هدف البحث
11	أسئلة البحث
11	منهجية البحث
11	تصميم الدراسة:
11	منطقة البحث:
12	المنهجية وأدوات الدراسة:
13	جمع البيانات
15	أخلاقيات البحث
16	أبرز نتائج البحث
16	نظرة عامة على الوضع المعيشي
16	الأوضاع المعيشية الفريدة للفتيات
18	الوصول إلى التعليم
18	القيود على الحركة
19	فيروس كورونا

19 استكشاف عوامل الخطر والحماية التي تؤثر على الفتيات: ظهور آليات التكيف السلبية

19 زواج الأطفال والزواج المبكر القسري

21 البلوغ القسري

22 إيذاء النفس: الانتحار

24 انقطاع التعليم

25 عامل الحماية المتصور: الذهاب إلى المساجد

الاستجابات والخدمات المقدمة للفتيات اليافعات

25 (الصحة والتعليم والحماية)

25 قطاع التعليم

27 القطاع الصحي

28 قطاع الحماية

30 توصيات

30 اقتراحات وتوصيات المشاركين-ات

30 توصيات واقتراحات من القطاعات المعنية

31 اقتراحات وتوصيات بناء على تحليل البيانات والملاحظات الميدانية

33 ملحقات

الملحق 1: جدول موجز يوضح بالتفصيل

33 أعداد المشاركين-ات المستهدفين-ات بأدوات البحث / منطقة التنفيذ

35 الملحق 2: الموافقة الخطية

37 الملحق 3: تعهد السرية



ملخص تنفيذي

تُعد سوريا من أخطر الأماكن على الأطفال. اندلع النزاع عام 2011، واليوم يدخل ملايين الأطفال العقد الثاني من حياتهم وسط الحرب والعنف والموت والنزوح وغياب الخدمات الأساسية. لم تُنشر سوى تقارير معدودة تتناول التأثير الجندي لهذه الأوضاع على الفتيات اليافعات في سوريا بشكل عام وفي المناطق الشمالية الغربية بشكل خاص. هذه التقارير، الصادرة عن جمعيات دولية ومنظمات محلية تقيّم وضع الفتيات في المنطقة، سلطت الضوء على ظهور آليات تكيّف مؤذية في المجتمع، ومنها زواج الأطفال والبلوغ القسري والانتحار. منذ ذلك الحين، يحاول القطاع الإنساني الاستجابة للاحتياجات المُستجدة في المجتمعات بشكل عام واحتياجات الفتيات بشكل خاص. يشرف نظام التجمعات الذي تقوده الجهات الفاعلة الدولية ووكالات الأمم المتحدة وبدعم من الجهود المحلية على الاستجابة في مجالات التعليم والصحة والحماية في تلك المناطق.

الأهداف: تعتمد هذه الدراسة معاينة شاملة لوضع فئة تُعد من الأكثر ضعفاً -الفتيات اليافعات- في سياقات الصراع في مناطق شمال غرب سوريا. وتهدف تحديداً إلى فهم أفضل لوضع حياة الفتيات اليافعات من منظور تقاطعي.

وبشكل مخصص أكثر، استكشاف عوامل الخطر والحماية المحتملة التي تواجهها الفتيات داخل مجتمعاتهن بالإضافة إلى دراسة الاستجابة الحالية متعددة القطاعات والتي تحاول تلبية احتياجاتهن.

تصميم الدراسة ومنهجيتها: تستخدم هذه الدراسة المستعرضة منهجيات مختلفة تخدم الهدف من الدراسة - استخدم فريق البحث منهجيات نسوية تقاطعية على مر الدراسة: من التصميم إلى التنفيذ والتحليل. تم إجراء ما مجموعه 15 حلقة نقاش مع فتيات تتراوح أعمارهن بين 12 و17 سنة، و4 حلقات مع أمهات، و4 مع آباء. إضافة إلى جمع 62 استبيان من جهات ممثلة عن قطاعات حماية الطفل / العنف القائم على النوع الاجتماعي، والصحة، والتعليم، إلى جانب 14 مقابلة مع شخصيات فعّالة في هذا المجال.

النتائج الرئيسية: بشكل عام، عبرت معظم الفتيات المشاركات عن قسوة أوضاعهن كيافعات وتحديث عن أعباء وتحديات متعددة في واقع حياتهن اليومي. ويمنع العيش تحت هذه الظروف العصيبة لفترة طويلة معظم الفتيات من مواصلة تعليمهن، ويحد من قدرتهن على التحرك بحرية، وقد تفاقم هذا بعد انتشار جائحة كورونا. تم تحديد العديد من عوامل الخطر ذات التأثير على حالة الفتيات النفسية والصحية، بما فيها العنف المنزلي، وانتشار زواج الأطفال المبكر / القسري، والبلوغ القسري، وانقطاع التعليم، وإيذاء الذات (الانتحار ومحاولات الانتحار) كآليات تكيّف ضارة للفتيات وعائلاتهن. من ناحية أخرى، طورت المجتمعات المحلية والقطاعات ذات الصلة عدداً محدوداً من عوامل الحماية لتخفيف المخاطر والمواقف الصعبة التي تواجه الفتيات اليافعات.

أخيراً، من ناحية الاستجابة القطاعية لاحتياجات الفتيات، يدعو المشهد إلى التشاؤم، رغم جهود منظمات المجتمع المدني ومبادراته ودعم بعض أفراد المجتمع لتخفيف الضرر والاستجابة للاحتياجات المُستجدة. تُختتم الدراسة بعرض توصيات ومقترحات من الفتيات والأمهات والآباء وتوصيات قطاعية من شأنها توجيه الجهود المحلية المستقبلية، وتشكيل لبنات بناء أولية يُمكن عبرها تطوير استجابة شاملة مفيدة.



مقدمة

لمحة عامة عن السياق في شمال غرب سوريا

تشهد سوريا منذ عام 2011 حرباً وحشية معقدة طويلة الأمد، أدت إلى نزوح ملايين السوريين والسوريات وقتل مئات الآلاف أو إخفائهم/نّ قسراً. تضم مناطق شمال غرب سوريا نحو 4 ملايين شخص، 2.7 مليون منهم نازحون ونازحات¹.

تصاعد القصف المدفعي على شمال غرب سوريا بين كانون الأول 2019 وشباط 2020، ما أسفر عن مقتل وإصابة مئات المدنيين والمدنيّات ونزوح مليون شخص².

وضاعف هذا النزوح الكبير في منطقة شديدة الضرر الأعباء على حياة النازحين والنازحات ومن يقيمون هناك في الأصل. وفقاً لتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حول "التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا" الذي نُشر في آذار 2021، يُقدّر أن نحو 1,674,000 شخص يعيشون في 1,379 مخيماً وموقعاً للنزوح، معظمها مواقع غير منظمة (1,294)³.

وأكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تقريره على الثغرات الواسعة في عمليات التمويل والخدمات فيما يتعلق بقطاعات التعليم والغذاء وسبل العيش والمأوى والنظافة والحماية والصحة⁴.

وأدى الاستهداف الجوي المُستمر للمرافق الصحية والمناطق المأهولة بالسكان إلى تفاقم الوضع الأمني والنزوح والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والصدمات التي يعاني منها السوريون والسوريات المقيمون في المنطقة. بالإضافة إلى التحديات التي فرضها تفشي جائحة كورونا عالمياً منذ آذار 2020.

أثرت الجائحة على الظروف المعيشية على مستويات متعددة، لاسيما في حالة الطوارئ التي طال أمدها. كشفت نتائج تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن ظهور استراتيجيات جديدة للتكيف تطورت بهدف تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات على المستوى الإنساني والاجتماعي والاقتصادي. بالإضافة إلى تدهور خدمات التعليم والصحة والحماية المنهكة أصلاً، والتي تقدمها المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية غير الحكومية والمبادرات المحلية والجمعيات الأخرى⁵.

أثرت تراكمات الحرب، والنزوح، وجائحة كورونا، بشكل غير متناسب على الفئات المستضعفة، مثل النساء والفتيات. وأوضح تقرير حديث بعنوان "جائحة كورونا والمرأة في سوريا"، نشرته مؤسسة فريدريش

1 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صحيفة وقائع الاستجابة الإنسانية عبر الحدود، شمال غرب سوريا، آذار 2021، [رابط](#).

2 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية، الجمهورية العربية السورية، آذار 2021، [رابط](#).

3 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا، تقرير حالة رقم 26، آذار 2021، [رابط 1](#)، [رابط 2](#) ص 8.

4 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية، الجمهورية العربية السورية، آذار 2021، [رابط](#).

5 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية، الجمهورية العربية السورية، آذار 2021، [رابط 1](#)، [رابط 2](#)، ص 7، 8، 18.



إيبرت والنساء الآن، تشابك آثار جائحة كورونا على النساء والفتيات مع العنف والصدمات التي تعرضن لها من الحرب والنزوح إلى جانب أعباء وانتهاكات أخرى. مثل "غياب الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وتراجع الصحة الذهنية، وزيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي"⁶.

وضع الفتيات في شمال غرب سوريا: ظهور آليات التكيف السلبية

كشفت تقارير تُقيّم وضع الفتيات في المنطقة عن ظهور آليات تكيف سلبية في المجتمع بما فيها زواج الأطفال والبلوغ القسري والانتحار. ووفقاً لتقرير "أصوات سوريا 2021" الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، تواجه الفتيات أشكالاً متعددة من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وتشمل المخاطر التي تواجهها الفتيات في حلب: الزواج المبكر، والعنف الأسري، والبلوغ القسري، والتحرش الجنسي. أما في إدلب، يُضاف الخطف وعمالة الأطفال إلى قائمة المخاطر السابقة⁷.

رغم ذلك، أبلغت المنظمات غير الحكومية المحلية والمؤسسات الدولية عن شكلين رئيسيين للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، هما زواج الأطفال والبلوغ القسري.

استناداً إلى تقارير فريق الحماية التابع للنساء الآن، تتصاعد معدلات زواج الأطفال بين الفتيات اليافعات، لاسيما في العامين الماضيين. وبالمثل، كشف تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عام 2019 عن ارتفاع معدلات الزواج القسري والمبكر المبلغ عنها في جميع أنحاء سوريا، بما فيها الأجزاء الشمالية من محافظة حلب الواقعة تحت سيطرة القوات المدعومة من تركيا⁸.

وكذلك يسلط التقرير الضوء على العواقب السلبية الكبيرة التي تنجم عن اعتماد الفتيات اليافعات استراتيجية التكيف هذه. وأكدت منظمة الرؤية العالمية في تقريرها لعام 2020، أن الارتفاع المطرد لمعدل هذه الممارسات والانتهاكات المؤذية ضد إحدى أكثر الفئات ضعفاً في سياق الحرب والنزوح يمكن أن يُعزى إلى نقص الجهود الوطنية والدولية لإيجاد حلول واستراتيجيات مناسبة ومستدامة⁹.

وفيما يتعلق بالبلوغ القسري، سلطت عدة تقارير بين عامي 2019 و2021 الضوء على ظهور هذا الشكل الجديد من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ضد الفتيات.

وذكر تقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عام 2021، أن بعض الأهل يعطون الفتيات اليافعات حبواً هرمونية كوسيلة لتسريع بلوغهن¹⁰.

في تقرير آخر صادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، ورد ذكر الانتهاك ذاته في بعض المناطق الشمالية الغربية، وأوضح التقرير أن هذه الممارسة تهدف إلى تعجيل بلوغ الفتيات كي يتم تزويجهن في وقت مبكر¹¹.

6 مؤسسة فريدريش إيبرت، فيروس كورونا والنساء في سوريا، [رابط](#).

7 صندوق الأمم المتحدة للسكان، أصوات سوريا، 2021، [رابط](#).

8 صندوق الأمم المتحدة للسكان، أصوات سوريا، 2019، [رابط](#).

9 الرؤية العالمية، مستقبل مسروق: الحرب وزواج الأطفال في شمال غرب سوريا.

10 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية، الجمهورية العربية السورية، 2021، [رابط](#).

11 صندوق الأمم المتحدة للسكان، أصوات سوريا، 2021، [رابط](#).



وأبلغت التقارير الميدانية من فريق حماية في النساء الآن عن هذا الانتهاك ضد الفتيات عدة مرات في العام الأخير. بالإضافة إلى مخاطر العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، تم الإبلاغ عن عواقب سلبية بالغة على صحة الفتيات الذهنية نتيجة الوضع القاسي والتفاقم المستمر لأوضاع المجتمعات التي يعيشن في ظلها. ورغم غياب بيانات منهجية عن الصحة الذهنية، تم الإبلاغ عن محاولات الانتحار كعوامل خطر ملحوظة يجب التحقيق فيها. حيث أبرزت التقارير الأخيرة الصادرة عن جهات محلية ودولية ارتفاع معدلات الانتحار ومحاولات الانتحار بين عدة فئات عمرية في مناطق شمال غرب سوريا على وجه التحديد. في عام 2020، أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن زيادة بنسبة 38% في حالات الانتحار في شمال غرب سوريا¹².

وفي عام 2021، أفادت منظمة أنقذوا الأطفال أن "عدد حالات الانتحار في المنطقة قد شهد ارتفاعاً حاداً خلال عام 2020، حيث ارتفع بنسبة 86% عن الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020"، وذكر أن "42% على الأقل من الحالات تبلغ أعمارهم 15 عاماً أو أقل، بينما تبلغ نسبة اليافعين والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و20 عاماً 18%"¹³.

مع ذلك، لم ينظر هذا التقرير إلى تحليل البيانات عبر عدسة جندرية، وبالتالي لا توجد معلومات حول معدلات الانتحار بين الفتيات الصغيرات واليافعات على وجه التحديد.

وخلص التقرير إلى أن هذه الزيادة جاءت نتيجة لسنوات الحرب العشر، والنزوح وانتشار الفقر. وقد تصاعدت معدلات الفقر نتيجة تأثير جائحة كورونا السلبي، وتم الإبلاغ عن تراكم هذه العوامل جميعها، وخاصة الظروف المعيشية غير الإنسانية، لتؤدي إلى زيادة كبيرة في مستويات التوتر لدى المجتمعات بشكل عام. رغم هذا كله، تثير مسألة انتحار الأطفال على وجه الخصوص، أسئلة هامة حول الاستراتيجيات القائمة، إن وجدت، من الجهات الفاعلة المحلية والدولية لوقف ومعالجة الانتهاكات الجسيمة ضد حقوق الأطفال في مثل هذه السياقات بشكل عام وتخفيض نسب الانتحار في شمال غرب سوريا على وجه الخصوص.

12 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الجمهورية العربية السورية، التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا، تقرير الحالة رقم 19 - اعتباراً من 21 آب 2020.

13 أنقذوا الأطفال، شمال غرب سوريا: ارتفاع حاد في عدد الوفيات الناتجة عن الانتحار ومحاولات الانتحار، [رابط](#).



الاستجابة الإنسانية في قطاعات مختلفة في شمال غرب سوريا

<p>يشير بيان مشترك صادر عن المنسق الإنساني الإقليمي للأزمة السورية والمدير الإقليمي لليونيسف لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن أكثر من 2.4 مليون طفل خارج المدرسة؛ ونحو 40% منهم فتيات. في العام الماضي وحده، أكدت الأمم المتحدة 52 هجوماً على المؤسسات التعليمية.¹⁴ وقد تمثلت استجابة اليونيسف لأزمة التعليم في شمال غرب سوريا في إنشاء "تجمع التعليم" منذ عام 2018.¹⁵ إلى جانب الدعم المقدم من تجمع التعليم، تدير وزارة التعليم في الحكومة السورية المؤقتة، ووزارة التعليم التركية، والمنظمات غير الحكومية، والمبادرات المجتمعية مراكز وخدمات تعليمية في شمال غرب سوريا. ولكن كل هذه الجهود لا يكاد يكون لها أثر يُذكر على الأزمة التعليمية التي بدأت قبل 10 سنوات وما زالت مستمرة.</p>	<p>قطاع التعليم</p>
<p>منذ اندلاع الثورة السورية وتحولها إلى حرب عام 2011، تعرضت القطاعات الصحية والعاملون فيها لقصف مباشر ووحشي على يد قوات النظام السوري وحلفائه. يجب أن تكون المرافق الصحية خارج أهداف الحرب بموجب القانون الدولي، رغم ذلك، تُعد مهاجمة المنشآت الصحية في سوريا من استراتيجيات الحرب. ذكر التقرير الأخير الصادر عن لجنة الإنقاذ الدولية عام 2021، أن "59% من السوريين الذين شملهم الاستطلاع قد تأثروا بشكل مباشر بالهجمات على النظام الصحي، وشهد 78% من العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين شملهم الاستطلاع هجوماً واحداً على الأقل، وأشار بعض المستجيبين إلى أنهم شهدوا ما يصل إلى 20 حادثة، بمتوسط أربعة للشخص.¹⁶</p>	<p>قطاع الصحة</p>
<p>أنشأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تجمع الحماية بقيادة اليونيسف، وتديره حالياً منظمة الرؤية العالمية لتنظيم ودعم جهود حماية تذبذبا أكثر من 150 منظمة ومبادرة تعمل في شمال غرب سوريا. يضم التجمع 150 منظمة ومبادرة، ويجتمعون مرة في الشهر لتبادل التقارير ومناقشة القضايا المُستجدة المتعلقة بالأطفال. رغم ذلك، لا نجد جميع الأعضاء الـ 15 نشطين أو لديهم تأثير مستمر، حيث تشكل بعضها كمشاريع قصيرة الأمد تستمر لمدة 6 أو 12 شهراً ثم حُلها.</p>	<p>قطاع الحماية</p>

14 اليونيسف، بيان، كانون الثاني 2021، [رابط](#).

15 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الجمهورية العربية السورية: الوصول والأنشطة الإنسانية عبر الحدود من تركيا - شباط 2021، [رابط](#).

16 مؤسسة الجمعية الطبية السورية الأمريكية: «عقد من الدمار: الهجمات على مراكز الرعاية الصحية في سوريا»، [رابط](#).



المنهجية وتصميم الدراسة

هدف البحث

تعتمد هذه الدراسة معاينة شاملة لوضع فئة تُعد من الأكثر ضعفاً في سياقات الصراع -الفتيات اليافعات- في مناطق شمال غرب سوريا، التي تُصنف بين أكثر المناطق تضرراً منذ اندلاع الثورة السورية عام 2011. وتهدف الدراسة تحديداً إلى فهم أفضل لوضع حياة الفتيات اليافعات من منظور تقاطعي وسياقي عبر استكشاف عوامل الخطر والحماية المحتملة التي تواجهها الفتيات داخل مجتمعاتهن، بالإضافة إلى دراسة الاستجابة الحالية متعددة القطاعات والتي تحاول تلبية احتياجاتهن.

أسئلة البحث

1. ما هو الوضع الحالي للفتيات اليافعات في شمال غرب سوريا وكيف يتأثرن بالعواقب المطولة والمتعددة الطبقات للأزمة والصراع وجائحة كورونا؟
2. ما هي المخاطر الرئيسية التي تواجهها الفتيات اليافعات في المجتمعات مع التركيز على العنف القائم على النوع الاجتماعي وزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري والصحة الذهنية؟
3. كيف تستجيب الهياكل والخدمات المجتمعية الحالية لاحتياجات الفتيات والشابات وما هي الثغرات الموجودة؟

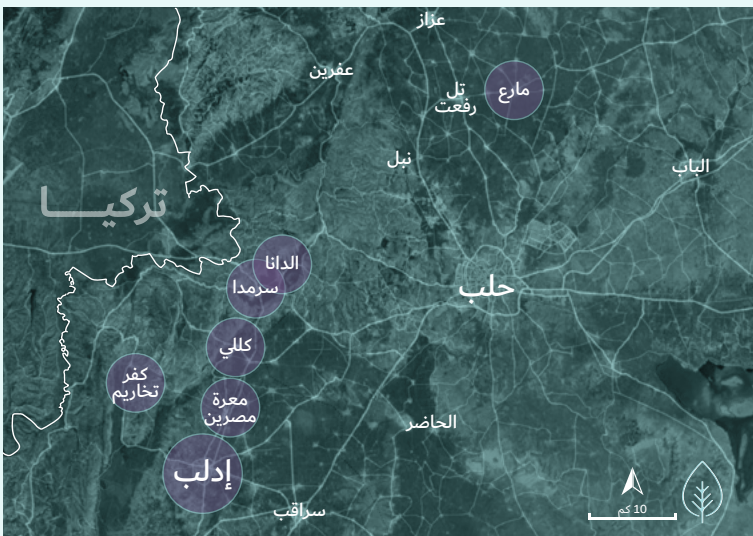
منهجية البحث

تصميم الدراسة:

هذه دراسة مستعرضة تستخدم منهجيات مختلطة تخدم الهدف من الدراسة. استخدم فريق البحث منهجيات نسوية تقاطعية في جميع مراحل الدراسة: من التصميم إلى التنفيذ والتحليل.

منطقة البحث:

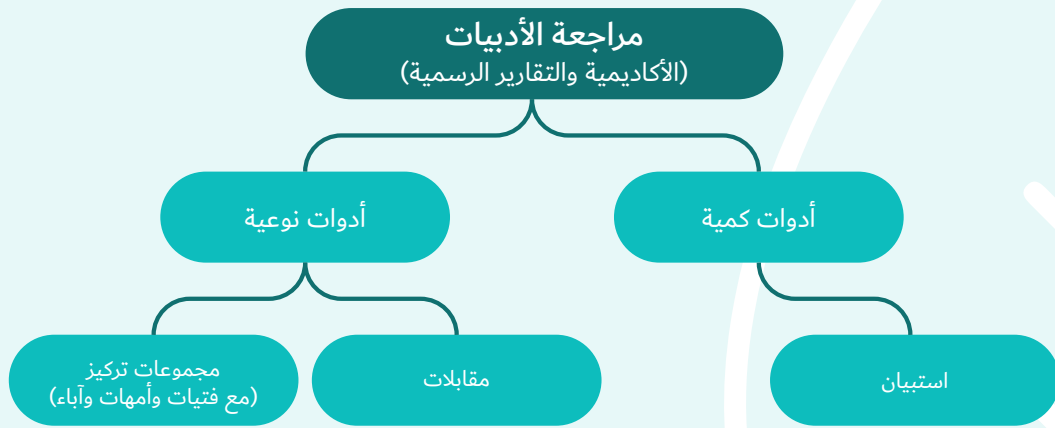
تغطي الدراسة 11 منطقة في شمال غرب سوريا (مارع، كللي، إدلب المدينة، كفر تخاريم، معرة مصرين، الدانا و4 مواقع نزوح (مخيمات): مخيمين في كللي ومخيمين في معرة مصرين.





اعتمد اختيار المناطق على ثلاثة عوامل رئيسية:

1. **مخاوف تتعلق بالسلامة / نوع المخيم:** تم تحديد نوعين من المخيمات في منطقة البحث: المخيمات المنظمة والمخيمات العشوائية. المخيمات المنظمة هي مواقع للنازحين والنازحات تشرف عليها عدة منظمات غير حكومية. كل مخيم مُنظم له إدارة تخضع لإشراف مكتب النزوح في داخل الحكومة السورية المؤقتة. والمخيمات العشوائية عبارة عن مخيمات غير رسمية أقامها النازحون والنازحات أنفسهم وليس لها جهة رقابية. لأسباب تتعلق بالسلامة واللوجستيات (تصريح البحث الميداني)، اقتصر تنفيذ الدراسة على المخيمات المنظمة.
2. **إمكانية الوصول:** نظراً للطبيعة الحساسة للدراسة، أعطى فريق البحث الأولوية لمجالات التنفيذ التي سبق أن استهدفتها فرق النساء الآن وحيث تم بناء الثقة، وأثبتت هذه العلاقات فائدتها خاصة لتأمين تصريح دخول المخيمات.
3. **تنوع تمثيل المناطق / السكان:** تنوعت مواقع التنفيذ بغية جمع تجارب مختلفة للفتيات. وتمت مراعاة الجغرافيا السياسية للمنطقة بدقة عند اختيار المواقع لضمان تنوع المشاركات. على سبيل المثال، تقع مارع (ريف حلب) تحت سيطرة الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا¹⁷، بينما تُسيطر على المناطق الأخرى المختارة في ريف إدلب حكومة الإنقاذ وجماعات المعارضة المسلحة هيئة تحرير الشام.¹⁸



المنهجية وأدوات الدراسة:

اعتمدت عملية البحث على ثلاث ركائز رئيسية: مراجعة الأدبيات، مقاربات نوعية، ومقاربات كمية. تضمنت مراجعة الأدبيات مقالات أكاديمية خضعت لمراجعة الأقران، أدبيات المنظمات (تقارير المنظمات غير

17 سيطرت القوات التركية على المنطقة عام 2016 عبر اجتياح عسكري باسم «درع الفرات».

18 حكومة الإنقاذ السورية هي حكومة الأمر الواقع التابعة للمعارضة السورية في محافظة إدلب، تشكلت في أوائل تشرين الثاني 2017، وتبع ذلك أسابيع من الصراع بين حكومة الإنقاذ والحكومة السورية المؤقتة، وسط تقارير تتحدث عن حل هيئة تحرير الشام العديد من المجالس المحلية المدعومة من الحكومة المؤقتة في جميع أنحاء شمال غرب سوريا، [رابط](#)



الحكومية، وبيانات وتقارير داخلية أعدها فريق الحماية لدى النساء الآن على سبيل الذكر) حول وضع الفتيات والاستجابة لاحتياجاتهن في شمال غرب سوريا. تم استخدام المعلومات المُستقاة من الأدبيات لتطوير الأدوات النوعية والكمية ذات الصلة للإجابة على أسئلة البحث.

الأدوات النوعية: حلقات نقاش مرگزة ومقابلات. تضمنت الأدوات أسئلة مفتوحة تهدف إلى فهم أفضل للتحديات الرئيسية، واستراتيجيات التكيف، والاستجابات الحالية، والتوصيات من المجموعة المستهدفة.

الأدوات الكمية: الاستبيان الذي تضمن أسئلة حول: عدد ونوع الخدمات المقدمة في المخيمات المنظمة في قطاعات الحماية والصحة والتعليم، والتحديات الرئيسية التي تواجه أداء العمل، والمخاطر الرئيسية التي تواجه الفتيات اليافعات.

جمع البيانات

اختيار المشاركين والمشاركات

أداة البحث	الفئة المستهدفة	تشمل العيّنة
حلقات نقاش مرگزة	الفتيات	<ul style="list-style-type: none"> • تبلغ أعمارهن بين 12 و17 عاماً • يعشن في 11 منطقة مختارة داخل شمال غرب سوريا • الاستبعاد: بسبب قيود الوقت وقيود جائحة كورونا، لم يتم تضمين الفتيات ذوات الإعاقات الذهنية أو الجسدية.
	الأمهات	<ul style="list-style-type: none"> • لديهن ابنة بين 12 و17 من عمرها • يعشن في 11 منطقة مختارة داخل شمال غرب سوريا
	الآباء	<ul style="list-style-type: none"> • لديهم ابنة بين 12 و17 من عمرها • يعيشون في 11 منطقة مختارة داخل شمال غرب سوريا
مقابلات مع الشخصيات الفاعلة	ذوو المعرفة أو الخبرة	<ul style="list-style-type: none"> • يعملون في أحد القطاعات التالية: الحماية / العنف القائم على النوع الاجتماعي، أو الصحة، أو التعليم • يركز على العمل مع الفتيات والشابات
الاستبيان	الجهات المزودة للخدمات	<ul style="list-style-type: none"> • التي تعمل في أحد القطاعات التالية: الحماية / العنف القائم على النوع الاجتماعي، أو الصحة، أو التعليم • يركز على العمل مع الفتيات والشابات



الإجراءات

استغرقت فترة جمع البيانات والتحقق منها 3 أشهر، من آذار إلى أيار 2021. تعاون فريق النساء الآن مع فريق شبكة حراس للحماية لإتاحة الوصول إلى فتيات يصعب الوصول إليهن في منطقة البحث. قبل التنفيذ، تلقى فرق البحث الميداني من كلا المنظمين (النساء الآن وشبكة حراس) تدريباً من قسم أبحاث النساء الآن حول منهجيات البحث النوعي، وأخلاقيات البحث، وأخلاقيات وإرشادات حماية الطفل. اعتمدت عملية اختيار المشاركين-ات على أخذ عينات ممن يترددون على مراكز تقديم الخدمة وتنطبق عليهم-ن معايير اختيار المشاركين-ات (التضمين والاستبعاد).

الاعتبارات الخاصة

تم تقسيم حلقات النقاش المركّزة مع الفتيات حسب الفئات العمرية: بين 12-14 وبين 15-17، وذلك لمراعاة اختلاف النمو الإدراكي بين الفئات العمرية وزيادة تجانس المشاركات في حلقات نقاش مجموعات التركيز.

الفصل بين الآباء والأمهات في مجموعات الأهل: عُقدت حلقات نقاش مركّزة مع الأمهات والآباء بشكل منفصل. وذلك لاحترام الأعراف الاجتماعية، وتجنب ديناميات القوة القائمة على النوع الاجتماعي بين الرجال والنساء التي قد تعيق مشاركة النساء الفعالة في النقاشات، وكذلك بغية توفير مساحة آمنة ومفتوحة لكلا المجموعتين للتعبير عن الأفكار والآراء بحرية.

عند نهاية التنفيذ أجري ما مجموعه:

- 7 حلقات نقاش مع فتيات تتراوح أعمارهن بين 12-17 عاماً: 45 مشاركة.
- 4 حلقات نقاش مع أمهات فتيات تتراوح أعمارهن بين 12-17 عاماً: 24 مشاركة.
- 4 حلقات نقاش مع آباء فتيات تتراوح أعمارهن بين 12-17 عاماً: 24 مشارك.
- 14 مقابلة مع عاملات وعاملين في جهات فاعلة في قطاع حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي وقطاعي الصحة والتعليم: 14 مقابلة قطاعية.
- 62 استبيان مع الجهات المقدمة للخدمات التي تستجيب لاحتياجات الفتيات.

(التفاصيل كاملة في الملحق 1)

التحديات والمحدوديات

واجه فريق البحث عدداً من التحديات خلال عملية البحث، منها:

1. تم جمع البيانات أثناء شهر رمضان وعيد الفطر من عام 2021. وقد أثر ذلك على قدرة الفريق على جمع البيانات، بالإضافة إلى القدرة الجسدية والنفسية للمشاركين-ات على المشاركة في عملية البحث. للتعامل مع هذا التحدي، تم تمديد فترة جمع البيانات حسب الحاجة.



2. زاد إجراء الدراسة في منطقة خارج السيطرة الحكومية ومنطقة نزاع، إلى جانب حساسية الأمر، من صعوبة وصول فريق البحث إلى إحصاءات دقيقة فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي من بين بيانات أخرى. تم التعامل مع هذا التحدي عبر إجراء مراجعة لأبحاث وتقارير المنظمات غير الحكومية والاعتماد على البيانات المتاحة من النساء الآن والفرق الميدانية التابعة لشبكة حراس للحماية.

3. بسبب إرشادات التباعد الاجتماعي التي فرضتها جائحة كورونا، كان من الصعب اجتماع أكثر من 7 أشخاص في مكان واحد. حرصنا على اتباع تعليمات النظافة والتباعد للحفاظ على سلامة فريق البحث والمشاركات والمشاركين. تواصل فريق البحث الميداني مع المشاركات والمشاركين خاصة من قطاعي الصحة والحماية قبل أسبوع لضمان جاهزية المشاركة. وفي الحالات التي تم فيها إلغاء المقابلات، اتصل فريق البحث بأشخاص آخرين وأخريات تنطبق عليهم المعايير لإجراء المقابلات.

أخلاقيات البحث

تمت جميع المشاركات في هذه الدراسة على أساس طوعي. وتم الحصول على الموافقة الخطية **[النظري الملحق 2]** من جميع المشاركين-ات قبل المشاركة، وتم إطلاعهم-ن على حقهم-ن في الانسحاب في أي وقت أثناء العملية. وتمت طمأننتهم-ن أن لا عواقب ستنجم عن مشاركتهم-ن في مشاريع أو خدمات النساء الآن الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، وقع كل باحثة وباحث في فرق البحث الميداني تعهداً سرياً [النظري الملحق 3] لضمان حماية المعلومات ولم يتم جمع أي معلومات تعريف شخصية من المشاركين-ات. بالإضافة إلى ذلك، تمت مراعاة سلامة فرق البحث والمشاركين-ات. فيما يخص المشاركين-ات، تم ذلك عبر: مراعاة الحساسية السياقية عند تطوير أدوات الدراسة، ومناقشة ومراعاة الأعراف الاجتماعية وخصوصيات كل مجتمع أثناء التنفيذ، والمراقبة المستمرة للوضع الأمني لتجنب أي مخاطر. وبالنسبة لسلامة الفرق البحثية، تم ذلك عبر: جمع وثائق الموافقة من السلطات قبل جمع البيانات الميدانية والمراقبة المستمرة للوضع الأمني والتحقق منه قبل كل زيارة ميدانية.



أبرز نتائج البحث

نظرة عامة على الوضع المعيشي

يعتمد قسم النتائج على تحليل البيانات التي جُمعت باستخدام أدوات البحث المختلفة. سنعرض فيما يلي ثلاثة أقسام رئيسية: 1. نظرة عامة على الوضع المعيشي للفتيات في شمال غرب سوريا. 2. عوامل الحماية والمخاطر. 3. خطة الاستجابة وتقديم الخدمة. يتضمن القسم الأول جميع مخرجات حلقات النقاش المركّزة مع الفتيات والأمهات والآباء. استندت نتائج هذا القسم بشكل رئيسي على التجارب الشخصية للفتيات وتم التحقق منها عن طريق مقارنة البيانات مع وجهات النظر للآباء والأمهات (تم جمعها من مجموعات النقاش المعنية). ويتضمن القسم الثاني البيانات التي تم جمعها من حلقات النقاش المركّزة ومقابلات العاملات والعاملين في قطاعات الصحة والتعليم والحماية، والاستبيانات. وتمت مقارنة البيانات التي تم جمعها من أفراد المجتمع مع تلك التي جمعت من مقدمي الخدمات لتشكيل نظرة شاملة تبين عوامل الخطر والحماية. ويعتمد القسم الثالث والأخير على البيانات التي تم جمعها من المسح الكمي (الاستبيانات) والمقابلات الشخصية التي أجريت مع الجهات الفاعلة الإنسانية الرئيسية والجهات المقدمة للخدمات.

الأوضاع المعيشية الفريدة للفتيات

بشكل عام، عبرت معظم الفتيات المشاركات عن قسوة الأوضاع التي يعشنها كإفاعات، ووصفن أعباء وتحديات مختلفة في واقع حياتهن اليومي. أشارت جميع المشاركات تقريباً إلى النزوح وظروف الحرب على أنها الأسباب الرئيسية لهذه التحديات، وعبرت جميعهن عن أملهن بإنهاء هذا الوضع الصعب والعودة إلى الأماكن التي ولدن أو عشن فيها سابقاً.

”النزوح والحياة في المخيم هما المصدران الرئيسيان للضغط. عندما انتقلنا إلى هنا، لم يكن هناك أحد حولنا، والآن أصبح المخيم مكتظاً ولا يمكننا الخروج من الخيمة، وازدادت صرامة أهلنا بشأن ذلك، ويقولون إن هناك رجالاً يعملون في الخارج ولا ينبغي لنا الخروج، لكن داخل الخيمة الحرارة لا تُطاق ونحن الآن في رمضان. أمل أن أتمكن من العودة إلى منزلي والتخلص من الحياة في المخيم“
~ رفف، 16 سنة، حلقات نقاش مرّكّزة¹⁹

منع العيش في ظل هذه الظروف العصيبة لفترات مطولة معظم الفتيات من مواصلة تعليمهن، أو زاد صعوبة الاستمرار في الذهاب إلى المدرسة بسبب القصف المستمر. بالإضافة إلى ذلك، أعربت الفتيات عن مدى افتقادهن لأصدقائهن وأقاربهن، وشعورهن بقيود تحرمهن من التنقل بحرية خارج أحيائهن أو في بعض الأحيان خارج خيامهن. [تفاصيل هذين التحديين الرئيسيين موضحة في أقسام منفصلة أدناه]. علاوة على ذلك، أظهر التحليل المقارن لحلقات النقاش المرّكّزة أن طبيعة التحديات تختلف بين الفتيات قاطنات المنازل وقاطنات المخيمات ومواقع النزوح. فبالإضافة إلى التجارب المذكورة أعلاه التي

19 تم تغيير جميع أسماء المشاركين-ات حفاظاً على خصوصيتهم-ن



تواجهها جميع المشاركات، تتحمل قاطنات المخيمات أعباء إضافية خاصة بالحياة في المخيم. على سبيل المثال في الشتاء، عليهن التأقلم مع الوحل والبرد، وفي الصيف يعانين ضيق التنفس بسبب الحرارة وغياب الكهرباء. رغم جميع التحديات المذكورة أعلاه، أظهرت جميع الفتيات مستويات متزايدة من الأمل. أعربت الفتيات قاطنات المنازل والمخيمات على حد سواء عن رغبتهن في لعب دور نساء مؤثرات في مجتمعاتهن، طبيبات ومعلمات ومهندسات، وحتى الفتيات غير الملتحقات بالمدارس نجدهن ينتظرن مستقبلاً مشرقاً لكنهن لا يرين طريقاً إليه.

وينتج عن مقارنة هذه المعلومات مع تلك التي تم جمعها من الأمهات والآباء نتائج مماثلة. حيث توضح المجموعتان **الظروف القاسية** التي يتعين على الفتيات اليافعات التعامل معها يومياً. أظهر معظم الآباء والأمهات المشاركين-ات تعاطفاً مع الفتيات وتفهمهم-ن أنهن يعيشن ظروفاً صعبة من حيث التعليم والظروف الاقتصادية وقلة الحركة والعيش في الأماكن المكتظة وانعدام الأمن وظروف الحرب. مع ذلك، وجدنا المنظور واللغة التي تستخدمها الأمهات لشرح وتحليل أوضاع بناتهن مختلفة من جوانب عدة عن مواقف الآباء.

أظهرت **الأمهات** تعاطفاً أكبر مع الفتيات ونوّهن أن الفتيات محرومات من متطلباتهن وحقوقهن الأساسية. علاوة على ذلك، ناقشت مجموعات الأمهات الضغط النفسي الشديد الذي تعيشه الفتيات وتأثيره على رفاهية بناتهن. وذكرت بعض الأمهات أن بناتهن يعانين من صدمة بسبب أصوات القصف والطائرات، وأصبحن يخشين التنقل بمفردهن حتى بين غرف المنزل، بينما أبدت بعضهن سلوكاً عدوانياً ومعادياً للمجتمع. لكن غالبية الأمهات ربطن التوتر المتزايد الذي تعاني منه بناتهن بما يلي: عجز الفتيات عن ارتداء "ما يجب أن ترتديه الفتيات" في سنهن بسبب سوء الوضع الاقتصادي، وعجزهن عن التنقل بحرية في أحيائهن بسبب تكرار حوادث الخطف والتحرش الجنسي التي يتعرضن لها في الشارع أو في المخيم، والتمييز القائم على النوع الاجتماعي الذي تواجهه الفتيات داخل الأسرة مقارنة بإخوتهن من الذكور خاصةً اضطراهن إلى تحمل جميع المسؤوليات المنزلية (أي الطهي والتنظيف). أظهرت معظم الأمهات الشعور بالذنب والعجز تجاه عدم قدرتهن على تغيير هذا الواقع لبناتهن.

أما **الآباء**، ورُغم إظهارهم تعاطفاً مع بناتهن، إلا أن الكثير منهم وضعوا الالتزام بالأعراف والتقاليد الاجتماعية أولاً. على سبيل المثال، رغم اعترافهم بصعوبة الأوضاع المعيشية التي تمر بها الفتيات، كان الهاجس الأساسي الذي عبروا عنه هو "الهاتف المحمول في أيدي الفتيات". أثارت هذه المسألة في مجموعات النقاش الأربع جميعها واتفق الآباء جميعاً على أن استخدام بناتهن للهاتف يجب أن يخضع لرقابة الأمهات أو حتى تقييدهن. وبعد قليل من الاستكشاف، تبين أن هذه المسألة تتعلق بمخاوف حماية يتصورها الآباء وترتبط بمخاوف حول كسر الفتيات للأعراف الاجتماعية التمييزية بين الفتيات والفتيان. وأخيراً، أعرب بعض الآباء عن مشاعر سلبية تجاه عجز بناتهن عن فهم معاناتهم والتعاطف معها وربطوا ذلك بتوقعهم التمييزي القائم على النوع الاجتماعي بأن على الفتاة تحمل مسؤولية الاعتناء بهم حتى وفاتهم.

تُظهر الفوارق في تصورات الأمهات والآباء حول بناتهن، والمقاربات المختلفة، الديناميات التمييزية القائمة على النوع الاجتماعي وعلاقات القوة داخل العائلات والمجتمعات المحيطة بالفتيات. حيث نجد الأمهات أقرب إلى الفتيات، يشعرن باحتياجاتهن ويتفهمن أوضاعهن، فقد كن فتيات مثلهن ويعرفن معنى العيش



في مثل هذه الظروف. رُغم ذلك، تشعر الأمهات بمسؤولية الإشراف على الفتيات أكثر من الآباء، لأن ذلك يُعد مهمة مرتبطة بدورهن كأمهات، أي تربية الفتيات وفقاً للمعايير المقبولة في المجتمع، وحين تفشل الأمهات في هذه المهمة نجدهن أول من يتعرض للوم والوصم. من ناحية أخرى، أظهر الآباء ميلاً إلى النأي بأنفسهم عن بناتهم حتى عند التعاطف معهن وتمني حياة أفضل لهن. رسم الآباء توقعات واضحة حول الخطوط الحمراء التي يجب ألا تتجاوزها بناتهم اليافعات، لتجنب الإخلال بالأعراف الاجتماعية ووضع الوالد في موقف مخجل. تعود جذور هذا الخطاب الأبوي إلى العديد من السياقات والمجتمعات السورية حتى قبل عام 2011، لكن الأدلة تبين أنه يتفاقم في حالة النزوح والحرب، ما يجعل الفتيات من أكثر الفئات ضعفاً في شمال غرب سوريا من منظور نسوي تقاطعي.

الوصول إلى التعليم

يُظهر التحليل المقارن بين حلقات النقاش المركّزة المختلفة التي أجريت مع الفتيات وجود اختلاف كبير في أنماط الالتحاق بالمدرسة يرتبط بنوع إقامتهن. في حين أن معظم المشاركات ممن يعشن في شقق أو منازل ملتحقات بالمدارس، نجد أن ثلث الفتيات فقط ممن يعشن في المخيمات **ملتحقات بالمدارس**. أبلغت الفتيات اللواتي التحقن بالمدرسة عن أنواع مختلفة من التحديات التي واجهنها هناك. حيث اشتكت معظم المشاركات من كثافة وصعوبة المناهج والمواد الدراسية. وكشفت بعض الفتيات ذوات الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية المحدودة عن تعرضهن للتمييز من جهة بعض المعلمات اللواتي يفضّلن الفتيات اللواتي ينتمين إلى خلفيات اجتماعية واقتصادية أكثر امتيازاً. وأخيراً، ذكرت العديد من الفتيات مدى خوفهن من تعذر إكمال تعليمهن بسبب حالة الحرب.

عند سؤال الفتيات حول أي أنشطة أخرى سوى المدارس أو المساجد، أجابت 58% منهن أنهن حضرن بعض ورشات العمل مثل الخياطة والصناعات اليدوية، والتدريب اللغوي (الإنجليزية والتركية)، وجلسات الدعم النفسي والاجتماعي. أوضحت معظمهن أنهن يرغبن في الالتحاق بهذه الأنشطة أكثر، وطلبن أنواعاً أخرى من التدريبات وورشات العمل مثل تدريبات على استخدام الكمبيوتر، والتدريب المهني، والرياضة، وإعادة التدوير، والتمريض. بالإضافة إلى ذلك، طلبت الفتيات الملتحقات بالمدارس المزيد من التدريبات والمراكز لدعمهن في بعض المواد (الرياضيات، واللغة الإنجليزية، والعربية، والتركية). من ناحية أخرى، صرحت معظم الفتيات المقيمات في المخيمات أنهن لا يحضرن أي أنشطة أخرى، بل يذهبن إلى المساجد.

القيود على الحركة

تحدثت الفتيات عن قيود يفرضها الأهل على تنقلهن الأهل، وأنها أصبحت أكثر صرامة بعد النزوح. وأكد كل من الآباء الأمهات ذلك، غالباً بحجة الحماية المتصورة من الأشكال المختلفة للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي وتوقعات التزام الفتيات بالدور المنزلي داخل الأسرة. عبر الأهالي عن الخوف من المجتمع خارج الخيمة لأنهم لا يعرفون الناس، ويخشون التحرش الجنسي من الأولاد والرجال الذين يتجمعون خارج خيامهم. ولكن الوضع داخل الخيمة ليس بأفضل، إذ اشتكت معظم الفتيات من الازدحام حيث تعيش أكثر من أسرة معاً. ويضع ذلك مزيداً من الضغط على الفتيات، حيث لا تشعر بعضهن بالراحة داخل الخيمة، وعليهن خدمة الرجال في الأسرة ومساعدة الأمهات في المنزل.



قالت إحدى الأمهات المشاركات:

”حين يخرجن من المنزل سيتعرضن للتحرش اللفظي أو الجنسي من جهة الشباب. وداخل المنزل -كما تعلمين، الفتيات المراهقات في هذا العمر بحاجة إلى النوم لأن أجسادهن تنمو- ولا يمكن لهن تنظيم أوقاتهم لأن الأخوة قد يطلبون في أي وقت إعداد الطعام أو الشاي. تقاوم ابنتي أحياناً وتقول إنها لا تريد فعل شيء وتريد النوم. إنها تعيش مع العديد من العائلات، وتريد أن تكون أكثر استقلالية مثل أخت زوجها، ولكنها لا تستطيع.“ ~ أم سامر، أم / حلقات النقاش المركزة

فيروس كورونا

أعدت جميع الفتيات عن أن **جائحة كورونا قد جعلت الوضع أسوأ**. حيث ازدادت صعوبة متابعة المناهج الدراسية على الفتيات المسجلات في المدارس. ولا يجدن أن الجلسات عبر الإنترنت بديل جيد للتحاق بالمدارس التقليدية، خاصة وأن الإنترنت غير متاح لهن جميعاً، وحتى إذا أتيح لهن الاتصال بالإنترنت، غالباً ما يتقطع بسبب سوء الشبكة. بالإضافة إلى ذلك، أغلقت الجائحة الفرص القليلة التي كانت لدى الفتيات للخروج من منازلهن وخيامهن، مثل الذهاب إلى المساجد أو زيارة الأقرباء أو الجيران. هذا بالطبع بالإضافة إلى خوف الفتيات من الإصابة بكورونا أو إصابة أحد أفراد أسرهن.

استكشاف عوامل الخطر والحماية التي تؤثر على الفتيات: ظهور آليات التكيف السلبية

زواج الأطفال والزواج المبكر القسري

أثار المشاركون / ات مسألة الزواج المبكر القسري في جميع حلقات النقاش مع الأمهات والآباء حتى قبل السؤال عنها تحديداً. وأشار حديث المشاركين-ات إلى أن معظمهم-ن يعدون هذه الممارسة انتهاكاً للفتيات اليافعات ومصدر ضغط عليهن، ورأى البعض أنه إجراء وقائي تتبعه العائلات بسبب الوضع الاجتماعي، والاقتصادي الصعب وانعدام الأمن والنزوح.

الفتيات اليافعات: عبرت جميع الفتيات تقريباً عن معارضتهن الزواج المبكر من حيث المبدأ، ووجدن سن 20 عاماً أو أكبر سنناً مقبولاً للزواج. وذكرن مواصلة التعليم واكتساب بعض الخبرة في الحياة قبل الزواج كسبب رئيسي لهذا الرأي. وصرحت نحو 25% من الفتيات أن قرار الزواج في سن مبكر ما هو إلا استراتيجية للتخلص من العنف الأسري والفقر أو لمواصلة التعليم.

الأمهات: عبّرت 50% من الأمهات عن معارضتهن للزواج المبكر في زمن الحرب أو السلم واعتبرن سن 18 سنة وما فوق سنناً مناسباً للزواج. وبررت الأمهات هذا الموقف بأن الزواج المبكر يمنع الفتيات من مواصلة دراستهن ما يعيق قدرتهن على التحكم في مستقبلهن. علاوة على ذلك، ذكرت الأمهات أن الطفلات لا يمتلكن الخبرة لتحمل مسؤولية الأسرة، وعادة ما ينتج الطلاق عن هذا النوع من الزواج لأن الفتيات لسن ناضجات ولا جاهزات لهذا. وكذلك أوضحت الأمهات الآثار الضارة على أجساد الفتيات وصحتهن النفسية نتيجة مضاعفات الحمل وتربية الأطفال، بالإضافة إلى الآثار السلبية على الأطفال



الذين تربيتهم أمهات غير متعلّقات. ومن اللافت للنظر أن بعض الأمهات ممّن تحدثن علناً ضد الزواج المبكر قد تزوجن في سن مبكرة أو أرغمن بناتهن على الزواج المبكر، وشهدن العواقب الوخيمة لهذه الممارسة. قالت إحدى الأمهات:

”لا أريد لابنتي أن تعيش تجربتي، لم أتمكن من الاعتناء بزوجي، ولم أفهم مسؤولية الزواج، ولم أفهم زوجي، لقد عانيت كثيراً. أنا ضد الزواج المبكر.“
~ سلام، 43 سنة، أم لسبعة أطفال / حلقات النقاش المركّزة

عند البحث عن الاختلافات بين أوقات الحرب والسلام، أيدت 43% من الأمهات الزواج المبكر في الأوضاع الحالية ولكنهن عارضن ذلك في أوقات السلم، ورأين أن سن 17 أو 18 هو السن المناسب للزواج. وأوضحت الأمهات أن الزواج قد يكون أفضل للفتيات في حالات النزوح وخاصة في المخيمات. وبرتت الأمهات هذا الموقف باعتقادهن أن الزواج يحمي الفتيات من التحرش ويحافظ على أمنهن (يمنحهن “الستر”). وأفادت بعضهن أنهن قبلن زواج بناتهن بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة. رغم ذلك، عبرت إحدى المشاركات عن قناعتها بأن الزواج مفيد للفتيات، وأنه من الأفضل الزواج في سن مبكر بغية التأقلم مع أسرة الزوج، وذكرت أن سن البلوغ سن مناسب للزواج.

الآباء: عند السؤال عن موقفهم من الزواج المبكر في أوقات السلم مقابل أوقات الحرب، عبر 62% من الآباء عن معارضتهم التامة لزواج الفتيات قبل سن 18 في أوقات الحرب أو السلم. أوضح الآباء أن الفتيات في سن صغير غير قادرات على اختيار الشخص المناسب أو تحمل مسؤوليات إدارة الأسرة. وقال أحد المشاركين: “حتى لو كان مقبولاً في الدين الإسلامي، إنه خطأ كممارسة اجتماعية”. وأضاف رجل دين في إحدى مجموعات النقاش أنه رفض في السابق إجراء عقود زواج دينية حين علم أن عمر الفتاة كان أقل من 12 أو 13 عاماً، كما أشار إلى أن عدد هذه الحالات يتزايد بشكل كبير مقارنةً بالفترة قبل 2011.

من ناحية أخرى، أجاب 17% من المشاركين أنهم لا يمانعون في زواج الفتيات بعمر 15 سنة، خاصة في حالات لا يتمكن فيها الآباء من توفير الحد الأدنى من الاحتياجات والحماية لهن. وأجاب مشاركان أنهما لا يمانعان في الزواج المبكر في أوقات السلم ولكنهما يرفضانه في الوقت الحالي. وقدموا تبريراً مفاده أنهم لا يستطيعون التحقق من الأسرة وسمعة الرجال الذين يطلبون الزواج، بينما في السابق كان بإمكانهم معرفة معظم الرجال أو على الأقل استخدام شبكتهم الاجتماعية للسؤال عنهم.

يمكن ملاحظة أن النسبة المئوية للآباء الذين عبروا عن مواقف ضد الزواج المبكر وزواج الأطفال أعلى من نسبة الأمهات. رغم ذلك، تتطلب هذه النسب مزيداً من البحث، خاصة أنها تتعارض مع النتيجة التي تشير إلى تصاعد في حالات زواج الأطفال والزواج المبكر القسري، علماً أن الآباء يعدون صانعي القرار النهائي بشأن القضايا العائلية المماثلة.

يمكن اعتبار ارتفاع نسبة الأسر التي تعتمد على الأمهات كمعيل رئيسي تفسيراً محتملاً لهذه النتيجة، حيث غاب رجال العائلات في زمن الحرب (الموت، الإخفاء، السجن، إلخ). ووضع ذلك المزيد من الأمهات في موقع صنع القرار، أو أجبرت النساء على اتخاذ هذا القرار تحت ضغط رجال آخرين في الأسرة. وقد يكون شعور الرجال بالخزي عند الإعلان عن قبولهم الزواج المبكر وزواج الأطفال أمام أقرانهم في حلقات النقاش



تفسيراً آخر، لاسيما أن هذا قد يؤثر على تصورات الآخرين عن قدرتهم على الالتزام بدورهم الاجتماعي كرجال المتمثل في توفير الحماية لأسرهم وبناتهم.

من شأن مقارنة هذه النتائج بالبيانات التي تم جمعها من مقدمي الخدمات في المنطقة أن تؤكد الارتفاع الهائل في حالات زواج الأطفال والزواج المبكر القسري في شمال غرب سوريا. وتبين المقابلات مع الموظفين والموظفات في قطاعات الصحة والتعليم والحماية عواقب هذه الممارسة على الفتيات، إذ أكد عامل في مجال الدعم النفسي والاجتماعي على الروابط بين زواج الأطفال والزواج المبكر القسري ومشاكل الصحة الذهنية والقضايا الإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

في مجال الصحة النفسية، أوضح أحد العاملين أن "الزواج المبكر يعد أحد الأسباب الرئيسية للمشاكل الذهنية والنفسية للفتيات في هذه المناطق، حيث يصبحن أكثر عدوانية أو يصبن بالاكئاب لأنهن عاجزات عن تحمل الأدوار والمسؤوليات الجديدة. وفي بعض الحالات حاولت الفتيات الانتحار لإنهاء بؤسهن". وفيما يتعلق بالصحة والحقوق الإنجابية، تواجه الفتيات ضغط العجز عن الإنجاب، ما قد يؤدي إلى الطلاق، أو إحضار زوجة ثانية. علاوة على ذلك، تذكر طبيبات نسائية اضطرارهن في بعض الحالات إلى إجراء جراحات استئصال رحم لنساء تتراوح أعمارهن بين 20 و25 عاماً بسبب قيامهن بأكثر من 4 أو 5 عمليات ولادة قيصرية. وأخيراً، ارتبط زواج الأطفال والزواج المبكر القسري بالتعرض لأنواع أخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز الاجتماعي ضد الفتيات، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الاضطرار إلى الزواج مرة أخرى في حالة وفاة الزوج، بالإضافة إلى وصمة العار والرفض الاجتماعي في حالة الطلاق.

وفقاً للجهات الفاعلة في القطاعات المعنية، تقدم معظم المنظمات التي تركز على الحماية جلسات توعية حول مخاطر زواج الأطفال والزواج المبكر القسري على الفتيات والمجتمع ككل. تدير بعض هذه المنظمات أنشطة رائدة تتحدث عن واقع الفتيات المتزوجات. ويتجلى ذلك في "نوادي الأمهات الشابات" التي تديرها منظمة شفق والنساء الآن، والتي تهدف إلى تمكين الفتيات المتزوجات عبر تزويدهن بالمعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية والحمل وتنظيم الأسرة من بين الاحتياجات الأخرى المحددة.

البلوغ القسري

أبرزت تقارير عديدة منشورة في السنوات القليلة الماضية ممارسة إجبار الفتيات على استخدام حبوب هرمونية لتسريع سن البلوغ. وتستخدم هذه الممارسة كوسيلة لزيادة فرص زواج الفتيات في سن أصغر. تتعارض نتائج هذه الدراسة مع تلك التقارير. رغم البحث في الأمر، لم يشر أي من المشاركين-ات في حلقات النقاش معرفتهم-ن بالمسألة. ولكن في مجموعات قليلة، أوضح بعض الأهل أن هذه الممارسة يمكن أن تحدث في أماكن أخرى، ولكن ليس في منطقتهم.

ترسم مقارنة نتائج حلقات النقاش مع نتائج الاستبيان ومقابلات الشخصيات الفاعلة في القطاعات الخدمية ذات الصلة صورة مماثلة. حيث قال موظفو وموظفات الرعاية الصحية والعنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية في معظم المناطق إنهم لم يسمعوا بالممارسة في مناطق عملهم وعملهم. ولكن طبيبة نسائية واحدة فقط في إدلب ذكرت أن هذه الظاهرة موجودة وأن الكثير من الأهل طلبوا منها حبوباً هرمونية لكنها رفضت دائماً إعطائها لهم. وأوضحت:



”تسبب هذه الممارسة ضرراً بالغاً للفتيات، وتؤثر على صحتهن الإنجابية والذهنية. وكذلك تسبب العديد من المضاعفات في العلاقات الجنسية، والحمل، والولادة، والرضاعة الطبيعية لأن الفتيات لسن مستعدات ذهنياً ولا جسدياً لعيش تلك المواقف. بالإضافة إلى ذلك، قد ينجم عن هذه الممارسة تأثير إضافي على جسد الفتاة، مثل زيادة نمو الشعر، واختلالات في الدورة الشهرية (عدم الانتظام أو نزيف حاد) والتأثير على المبيض والرحم، وقد تسبب تشوهات خلقية للجنين.“
~ طاقم الرعاية الصحية / مقابلات العاملات والعاملين في قطاع الصحة

يمكن تفسير نقص المعلومات حول هذه الممارسة لدى مجموعات النقاش المركّزة، العاملات والعاملين في القطاعات ذات الصلة، رغم الأدلة في تقارير أخرى، بعدة أسباب. أولاً، قد تكون الممارسة تراجعت أو اختفت نهائياً مؤخراً، ولكن ذلك لا يعني غياب ذكر وجودها في السابق من الجهات القطاعية. قد يكون التفسير الآخر لدى مجموعات النقاش المركّزة هو الطبيعة الحساسة والأخلاقية للأمر. إذ قد لا ترغب الفتاة أو الأهل بمشاركة هذه المعلومات مع فريق البحث بسبب مشاعر الخجل أو الخوف من العواقب القانونية. وقد تفسر العواقب القانونية سبب رغبة العاملات والعاملين في القطاعات ذات الصلة في حجب هذه المعلومات. أخيراً، يمكن أيضاً وصول المجتمعات إلى الجوب مباشرة، عبر الذهاب إلى الصيدليات على سبيل المثال، وهو أمر يحتاج إلى مزيد من البحث في المستقبل.

إيذاء النفس: الانتحار

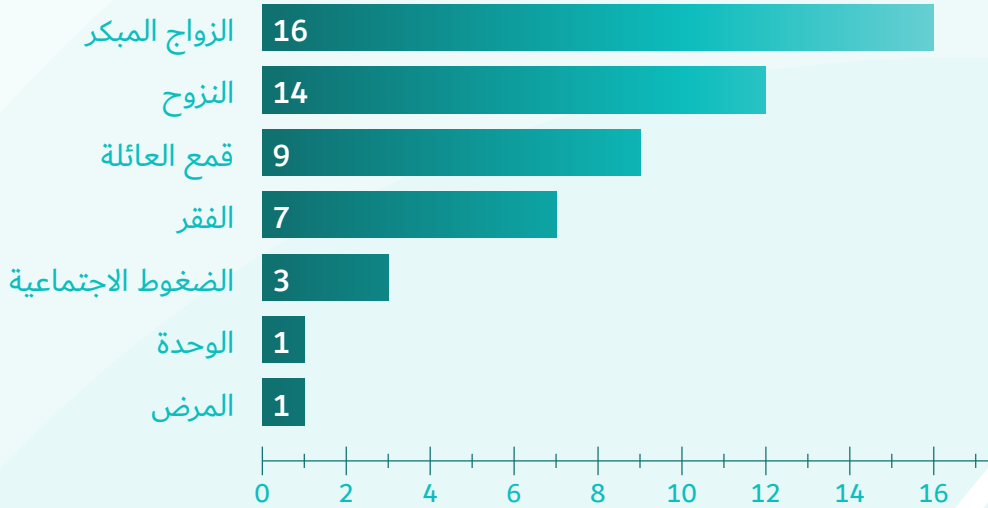
في هذه الدراسة، سألنا المشاركين والمشاركات في مجموعات النقاش المركّزة، والعاملين والعاملات في قطاع الحماية والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتعليم والصحة حول ظاهرة الانتحار في مناطقهم-ن. قالت جميع الأمهات تقريباً (92%) إنهن لم يسمعن عن مثل هذه الحالات. وتحدثت اثنتان عن حالات انتحار سمعتا عنها: الأولى عن شاب انتحر في مارع والأخرى عن امرأة ”أحرقت نفسها بسبب عنف زوجها ضدها“. رغم ذلك، لم يتم ذكر أي حالات انتحار لدى الفتيات اليافعات.

في حلقات نقاش مجموعات التركيز مع الآباء، صرح 20% منهم فقط بعدم وجود هذه الحالات، بينما اتفق أغلبهم على ارتفاع نسبة محاولات الانتحار بين الفتيات. وقال أحد المشاركين من إدلب: ”أجبرت فتاة من قريتنا على الزواج، وتشاجرت مع زوجها، وانتحرت بعد أن هدها زوجها بالزواج بامرأة ثانية“. كما ذكر أحد الآباء، وهو أب يعيش في أحد مخيمات سرمد، أنه سمع عن حالات كثيرة لفتيات أنهين حياتهن بسبب الضغوط المرتبطة بالطلاق. وأضاف أب من معرة مصرين ”منذ ستة أشهر، أعلن الإمام في المسجد عن وفاة فتاة تبلغ من العمر 17 عاماً انتحرت لأن والدها أجبرها على خطبة ابن عمها“.



عند البحث عن دوافع انتحار الفتيات في المنطقة، ذكر الأهل الأسباب التالية للانتحار وإيذاء النفس بين الفتيات اليافعات:

أسباب الانتحار لدى الفتيات



بشكل عام، لم تكن مناقشة مسألة الانتحار مع الأهل صعبة، رغم توقعنا مقاومة أكبر بسبب الحساسيات الاجتماعية والعاطفية والدينية. قدم رئيس قطاع حماية الطفل في منظمة شبكة حراس التحليل التالي لهذا القبول:

”تتغير الظروف والسياقات بسرعة كبيرة في هذه المجالات. سمعنا عن بعض الحالات التي هدت فيها الفتيات أهلهن بتناول حبوب الغاز عند تعرضهن لضغوط نفسية شديدة من جهة الأهل، وبعض الفتيات أعلن ذلك للأسف. يعرف الأهل الآن أن هذا يمكن أن يحدث، ويسمعون العديد من القصص عن الفتيات والفتيان الذين انتحروا“

أظهرت مقارنة البيانات من أفراد المجتمعات مع بيانات مقدمي الخدمة أن الأهل كانوا أكثر انفتاحاً على الحديث عن حالات ومحاولات الانتحار، من العاملين والعاملات في قطاعات العنف القائم على النوع الاجتماعي، والحماية والصحة والتعليم. يمكن تفسير ذلك بإرشادات السرية التي يتعين على الموظفين والموظفات القطاعيين التقييد بها أو حساسية الأمر، بالإضافة إلى العواقب المحتملة التي قد يواجهونها من جهة المجتمعات أو السلطات في حال الكشف عن المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، أوضح خبراء وخبيرات في المجالات المذكورة أنه من الصعب التعامل مع محاولات الانتحار بشكل عام بسبب القيود الاجتماعية وخوف الأهل من التعرض لوصم المجتمع بسبب أفعال بناتهم.

المشاركة الوحيدة التي أفصحت عن معلومات كانت قابلة قانونية من القطاع الصحي. وذكرت تلقيها العديد من حالات محاولات الانتحار لدى الفتيات اليافعات. وأوضحت أن هذه المحاولات تشمل ”حرق أنفسهن، وشرب السموم، أو تناول كمية كبيرة من أدوية ضغط الدم“. ووصفت الحالة الأخيرة ”كانت التجربة برمتها بالغة الصعوبة، بالكاد تمكنا من تهدئتها. كانت تبلغ 15 عاماً، وكان كسب ثقتها صعباً



وكذلك إقناعها أننا أردنا دعمها. قلنا لها إن ما فعلته محرم دينياً، وما من أمر يستحق إنهاء حياتها لأجله“. وبحسب القابلة، كان سبب محاولة الانتحار أن الفتاة كانت تحب شاباً، ولكن عائلتها رفضته.

انقطاع التعليم

أوضحت العديد من الفتيات في حلقات النقاش أن أولياء أمورهن طلبوا منهن التوقف عن الذهاب إلى المدارس وتحدثن عن أسباب منها: النزوح المتكرر، وغياب وسائل النقل من وإلى المدرسة، وزيادة المسافة بين المدرسة والسكن، وإلزامهن برعاية أشقائهن الصغار وغيرها من الأعمال المنزلية.

أما بالنسبة للأهالي، فقد ذكر معظم المشاركين-ات أن منع الفتيات اليافعات من الذهاب إلى المدارس يعد أحد ردود الفعل الأولى على الوضع الحالي. وفسروا ذلك بحالة النزوح، والوضع الاقتصادي العسير، وانعدام الأمن، والخوف من تعرض الفتيات للعنف. بالإضافة إلى ذلك، أوضح بعض الأهلى أنهم فعلوا ذلك بسبب الاضطرار إلى إرسال بناتهم للعمل في الزراعة لتأمين الدخل اللازم. قالت هدى، وهي أم لسبعة أطفال في مارع، "أرسل بناتي للعمل في الأرض منذ ساعات الصباح الباكر وحتى الساعة 11 صباحاً، ويدفعون لهن 9 ليرات تركية. عادة ما تعود بناتي منهكات، وأعدّ بعض الطعام لهن قبل النوم". رغم أن الأهلى منعوا بناتهم من الذهاب إلى المدرسة، إلا أن معظمهم أعربوا عن مخاوف بشأن الاضطرار إلى القيام بذلك، ويدركون أنه تصرف خاطئ بحق بناتهم. أوضحوا أن هذا الفعل يدمر مستقبل بناتهم وأطفالهن في المستقبل.

وفقاً للمعلمين والمعلمات الذين تمت مقابلتهم، كانت الأسباب الرئيسية التي قدمها الأهلى لانقطاع بناتهم عن الدراسة قبل جائحة كورونا هي النزوح، والزواج المبكر وزواج الأطفال، وزيادة تكاليف النقل إلى بعض المدارس (خاصة للفتيات قاطنات المخيمات)، وانعدام الأمن (الاختطاف والتحرش الجنسي)، وعدم قدرة المدارس على تدفئة الطلاب في الشتاء، واكتظاظ الصفوف، وتدني جودة التعليم، والوضع الاقتصادي، وعمالة الأطفال. وأضافت جائحة كورونا مزيداً من الأعباء، حتى على الأهلى الذين اعتادوا إرسال بناتهم إلى المدرسة. وهكذا اضطر بعض الأهلى إلى إيقاف دراسة بناتهم بسبب الإغلاق المتكرر للمدارس، وصعوبة متابعة الدروس عبر الإنترنت التي تتطلب مزيداً من الجهد والوقت من الأهلى، وارتفاع تكاليف الإنترنت أو الهواتف الذكية أو أجهزة الكمبيوتر اللازمة لبناتهم لمتابعة الجلسات على الإنترنت وهي تكاليف لا يمكنهم تحملها.

بالإضافة إلى ذلك، تناول المعلمون والمعلمات الذين تمت مقابلتهم الصعوبات المرتبطة بالنظام التعليمي نفسه. حيث يعمل معظم المعلمين والمعلمات على أساس تطوعي، ويدرسون ويدرسن في مبانٍ غير مجهزة، حيث لا يوجد حتى مقاعد دراسية في بعض المدارس. بالإضافة إلى ذلك، تضم بعض المدارس 50 طالباً أو طالبة في غرفة واحدة بسبب زيادة عدد الطلاب والطالبات ممن نزحن ونزحو إلى هذه المناطق. وذكرت معلمات كثيرات عقبة أخرى تتمثل في غياب الأمان لأن بعض الآباء ينتمون إلى الجماعات المسلحة، وكثيراً ما استخدموا سلطتهم لمهاجمة فريق التدريس عند ظهور إشكال مع أطفالهم.

رغم ذلك، عند سؤال المعلمات والمعلمين عن معدلات التحاق الفتيات مقارنة بالفتيان، ذكروا نسباً متماثلة تقريباً. وأشارت معظم المدرسات والمدرسين إلى أن الفتيات أكثر اهتماماً في العملية التعليمية



من الفتيان وأن درجاتهن عادة ما تكون أعلى. في الواقع، أظهر تقرير داخلي لشبكة حراس حول مدارس المناهل (2020) أن الفتيات يمثلن نسبة 51% من الطلاب. هناك حاجة إلى مزيد من البحث في قطاع التعليم من منظور جندي. ومن المهم فهم التأثير الجندي للنزوح، والظروف الاقتصادية الصعبة، وحالة الحرب على التحاق وأداء اليافعين واليافاعات في المدارس. إذ سيسهم ذلك في تطوير تدخلات أكثر فعالية من شأنها تعزيز معدلات الالتحاق وتطوير العملية التعليمية للفتيات والفتيان.

عامل الحماية المتصور: الذهاب إلى المساجد

دُكرت مسألة تلقي الفتيات اليافعات للتعليم في المساجد في جميع حلقات النقاش مع الفتيات والأمهات والآباء. وفقاً لفريق النساء الآن للحماية في منطقة الدراسة، توفر المساجد مواد محددة للفتيات حيث تتيح تعلم القرآن والفقه الإسلامي. وذكرت الفتيات، أنهن وجدن في هذه الجلسات نافذة لمغادرة المخيمات أو المنازل، ومقابلة الناس وتعلم أمور جديدة. علاوة على ذلك، صرحت العديد من الفتيات أن حضور هذه الجلسات لم يكن مفيداً لتعلم معلومات جديدة فحسب، بل لعب أيضاً دور في دعم صحتهن النفسية. وأكدت مجموعات الأمهات أيضاً أن فتياتهن يحضرن هذه الدروس، في معظم الأوقات مع أمهاتهن. وأبدت معظم الأمهات والفتيات ضيقاً لعدم تمكنهن من حضور هذه الدروس في عام 2020 بسبب جائحة كورونا.

أما بالنسبة للآباء، فقد أبدى معظمهم راحتهم لإرسال بناتهم إلى المساجد، خاصة أن معظم هذه الأماكن قريبة من أماكن إقامتهم. وأعرب الآباء عن تفضيلهم التحاق بناتهم بالمدارس الرسمية، ولكن في حال لم يكن ذلك متاحاً ذكروا أنهم يفضلون إرسال بناتهم إلى جلسات تعليمية في المسجد بدلاً من مراكز المنظمات غير الحكومية (التعليم غير الرسمي).

الاستجابات والخدمات المقدمة للفتيات اليافعات (الصحة والتعليم والحماية)

تبذل جميع القطاعات العاملة قصارى جهدها لردم الثغرات في ظل غياب الدولة والحلول الشاملة وفي ظل استمرار الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان على جميع المستويات. ويدعو وضع الفتيات اليافعات إلى التشاؤم، رغم جهود منظمات المجتمع المدني ومبادراته ودعم بعض أفراد المجتمع لتخفيف الضرر والاستجابة للاحتياجات المُستجدة.

سنستعرض في القسم التالي كيفية استجابة بعض القطاعات الرئيسية ومقدمي الخدمات لوضع الفتيات اليافعات والتحديات والثغرات التي تواجهها هذه الاستجابات.

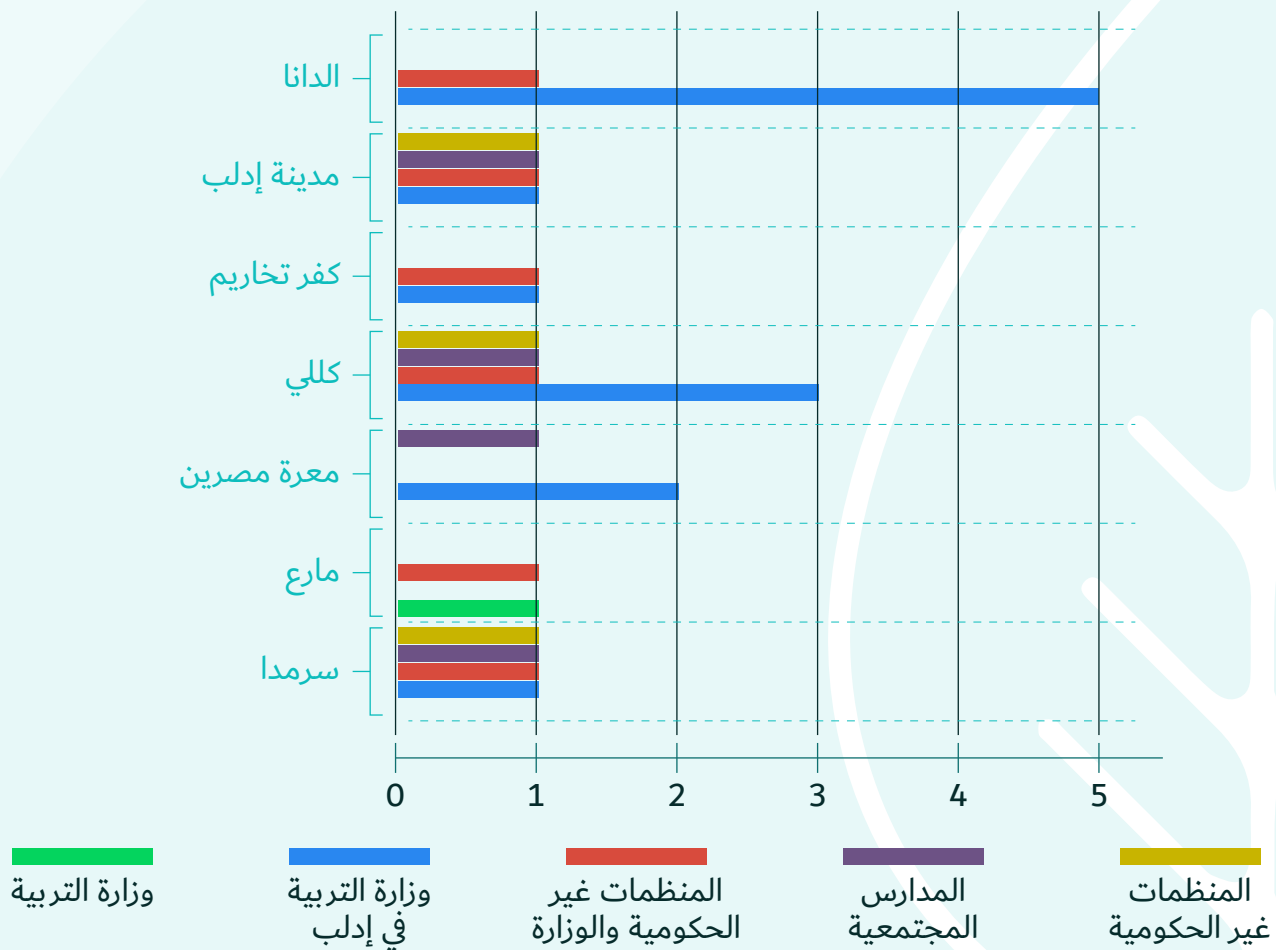
قطاع التعليم

ذكرت المعلمات والمعلمون الذين تمت مقابلتهم أن عدد المدارس الموجودة لا يعد كافياً مقارنة بعدد الأطفال المقيمين في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، نجد مواقع معظم المدارس بعيدة عن أماكن إقامة الفتيات، ما فرض تحديات كبيرة في الوصول إلى التعليم لكل من الأطفال المقيمين في المخيمات وفي المواقع السكنية.



وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن غالبية المدارس ومراكز التعليم غير الرسمية تعمل تحت تهديد القصف المتكرر، والحد الأدنى من الموارد، وزيادة عدد الطلاب والطالبات ممن نزحوا لهذه المناطق، ونقص الطاقم التعليمي، ومؤخراً القيود المفروضة بسبب جائحة كورونا. بسبب كل ما سبق، لم تعد هذه الأماكن التعليمية تعتبر أماكن آمنة للأطفال بشكل عام وللفتيات بشكل خاص.

في مواجهة هذه التحديات، كشفت مراكز تعليمية عدّة عن خطط واستراتيجيات مبتكرة لتشجيع الأهل على تسجيل بناتهم في التعليم غير الرسمي. على سبيل المثال، أنشأت بعض مبادرات المجتمع المدني في أماكن المخيمات مراكز تعليمية متنقلة، مثل خيام مخصصة للتعليم. رغم نجاحها، لم تتمكن هذه الخيام من استيعاب العدد الكامل للفتيات غير الملتحقات بالمدارس، بالإضافة إلى غياب قدرتها على توفير تعليم منتظم ومستدام مقارنة بالتعليم الرسمي. بالإضافة إلى التحديات سابقة الذكر، نلاحظ أسباباً أخرى لزيادة معدلات الانقطاع عن الدراسة ومنها: زواج الأطفال، والحاجة إلى دعم الأهل مادياً عبر العمل في الزراعة، والأعراف الاجتماعية المقيّدة، ونظرة لا ترى أي فائدة مستقبلية من التعليم البديل خاصة أنه لا يمنح أي نوع من الشهادات المعترف عليها.



شكلت جائحة كورونا تحديات إضافية لمواصلة التعليم. وشملت الجهود المحلية توفير مجموعات وأدوات التعلم الذاتي، والتعلم على الإنترنت عبر مجموعات واتساب، والتطوع لتعليم الأقران من طلاب

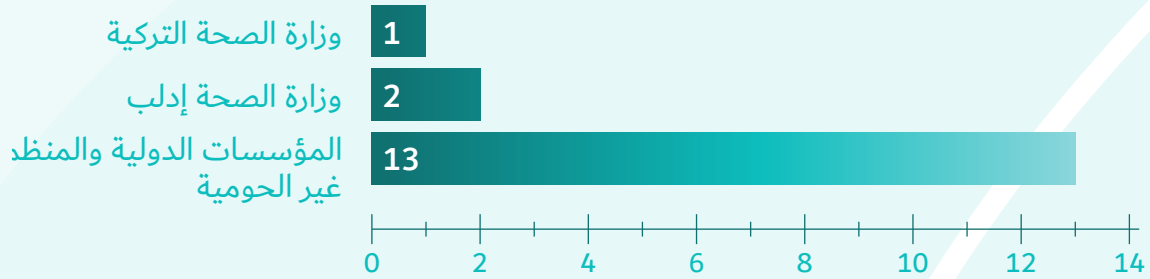


الجامعات. رغم ذلك، لا يمكن لهذه الجهود المحلية الجديرة بالاحترام ردم الثغرات الملحوظة في قطاع التعليم، ولا ينبغي أن تكون بديلاً عن حل منظم مطلوب من جهة الحكومة أو الجهات الفاعلة الإنسانية.

القطاع الصحي

تُظهر البيانات من الاستبيان ومقابلات مع العاملات والعاملين في القطاعات ذات الصلة إرهاق موظفي وموظفات الرعاية الصحية في المرافق العاملة في المناطق الشمالية الغربية وعجزهم عن مواكبة ضغط العمل والجهد في ظل ظروف الحرب، وفاقمت جائحة كورونا صعوبة هذه الظروف. وذكر دكتور في المستشفى الجراحي في إدلب، إصابة الفريق الطبي بكامله بفيروس كورونا، ما أعاق القدرة على تقديم الخدمات للمجتمع.

الجهات المسؤولة عن تشغيل مراكز الرعاية الصحية



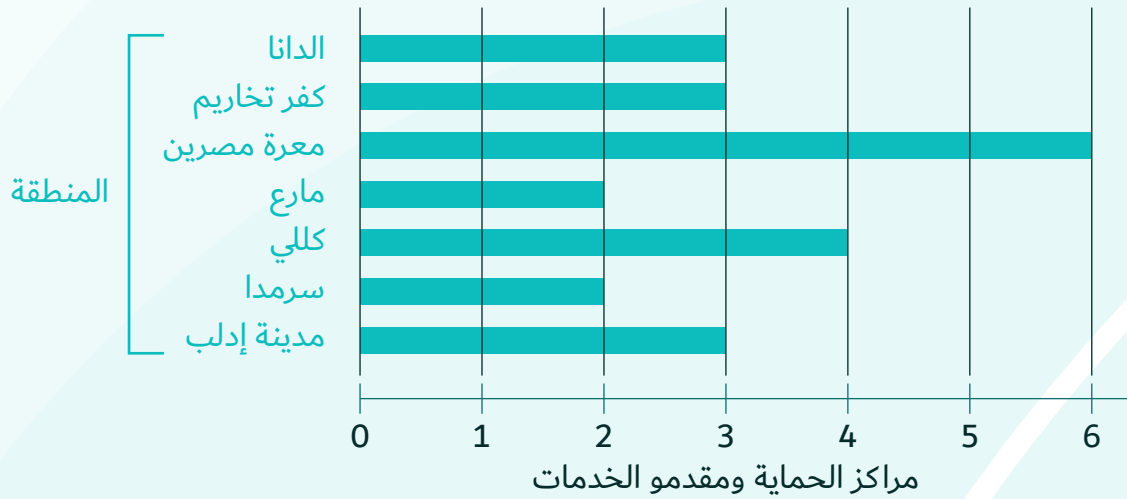
وكذلك كشف تقييم توفر الصحة الجنسية والإنجابية للفتيات عن ثغرات هيكلية عديدة تحتاج إلى معالجة. وأشار معظم العاملين والعاملات في مجال الصحة إلى أن المستشفيات تفتقر إلى أطباء وطبيبات التوليد والنسائية، فضلاً عن المعدات الطبية الأساسية للإجراءات الجراحية والأدوية. وتفاقم هذا الوضع مع تفشي كورونا، حيث لم يتمكن أطباء وطبيبات النسائية من علاج النساء والفتيات في غرف الحجر الصحي بسبب نقص معدات الحماية الشخصية اللازمة للعمل. بالإضافة إلى ذلك، أعرب العديد من مقدمي ومقدمات الخدمة عن القلق العميق بشأن تزايد نسبة حمل المبكر لدى الفتيات بين سن 12 و17 عاماً. وتُشكل قلة الوعي في المجتمع حول الآثار السلبية لحمل الفتيات، إلى جانب محدودية الموارد البشرية المؤهلة في مجال الصحة الإنجابية ونقص المعدات اللازمة، خطراً جسيماً على صحة الفتيات بشكل عام، وعلى الصحة الإنجابية للفتيات المتزوجات على الأخص.



قطاع الحماية

عبر عملية المسح التي أجريت في هذه الدراسة تبين وجود نحو 23 مركز حماية في منطقة البحث كما هو موضح في الرسم البياني التالي:

التوزيع الجغرافي لمراكز الحماية

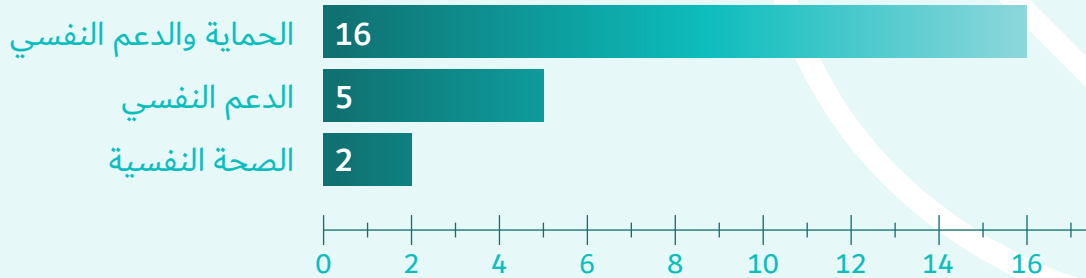


توفر هذه المراكز خدمات متنوعة في اختصاصات مختلفة. عادة ما تُنظم المراكز المختصة بخدمات حماية الأطفال أنشطة الدعم النفسي. وتضم هذه المراكز فرق إدارة حالات لديها اتصال مباشر وغير مباشر مع الأطفال وأسرهم لمتابعة الحالات.

وأخيراً، توجد بعض المراكز المختلطة المختصة بالحماية والدعم النفسي وتقدم مجموعة متنوعة من الخدمات للاستجابة لاحتياجات الفتيات. على سبيل المثال، ذكر البعض توفير التدريب المهني والتعليم والمساعدات الإنسانية.

توضح مقارنة هذه البيانات مع تلك التي تم جمعها من أفراد المجتمع، في مجموعات التركيز، ثغرات وفرصاً محتملة من شأنها توجيه التوصيات للعمل المستقبلي في المنطقة.

عدد المراكز العاملة في مجال الحماية





وفقاً للمشاركين-ات في البحث، قبلت العائلات والمجتمعات خدمات حماية الأطفال إلى حد ما، خاصة بعد بناء الثقة. وأشار العاملون والعاملات في مجال حماية الأطفال ممن تمت مقابلتهم إلى زيادة مشاركة وانخراط العائلات في فعاليات التوعية وأنشطة حماية الأطفال الأخرى مقارنة بما كانت عليه في الماضي. ويمكن أن تُعزى علاقة الثقة هذه بين مقدمي خدمات حماية الأطفال والمجتمعات إلى فهم العاملات والعاملين العميق للأعراف الاجتماعية المحلية والاحتياجات داخل المجتمعات. بفضل هذا الوعي، تمكنت الجهات الفاعلة في مجال حماية الأطفال من تصميم تدخلاتها لتقديم الخدمات داخل المنزل وخارجه كي يتمكنوا من الوصول إلى العائلات والأطفال في المخيمات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، تقديم الخدمات في الخيام والمنازل بغية حماية الأسر وأطفالها من نظرة أفراد المجتمع الآخرين عند مراجعة المراكز الثابتة، وهو أمر قد يسبب حدوث الوصم الاجتماعي في سياق الشمال الغربي.

رغم ذلك، لا تزال الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي غائبة عن هذه البيئة والجهود المتنقلة. حتى اليوم، لا تتعامل فرق الحماية مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل مباشر، بل تقوم بإحالتها إلى اختصاصي واختصاصيات في هذا المجال. ولكن يبدو أن لدى مراكز العنف القائم على النوع الاجتماعي سياسات ومعايير مختلفة تمنعها من تقديم خدمات متنقلة، مثل زيارة العائلات على انفراد للتعامل مع الحالات. قد يكون سبب تجنب زيارة العائلات مفهوماً، وخاصة لتجنب تصعيد الأذى الذي قد ينجم عن مثل هذه الزيارات. رغم ذلك، تبين أن ذلك يعيق الوصول إلى خدمات الحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي لدى المجتمعات الأكثر احتياجاً لها. أوضح صلاح الثابتة، خاصة النساء والفتيات اللواتي يخشين الوصم. مع ذلك، يكشف رفض العائلات الذهاب إلى مركز ثابت مختص بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ثغرة كبيرة في إستراتيجية الاستجابة الحالية للعنف، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات، ما يتطلب تغييرات في الاستراتيجيات والسياسات.



توصيات

نعرض في هذا القسم التوصيات التي اقترحتها الفتيات والأمهات والآباء والخبراء والخبيرات من قطاعات الصحة والتعليم والحماية. بالإضافة إلى ذلك، نُدرج بعض التوصيات بناءً على تحليلنا وفهمنا للفتيات اليافعات في المناطق المستهدفة في شمال غرب سوريا.

اقتراحات وتوصيات المشاركين-ات

- تملك الفتيات اليافعات أحلاماً وآمالاً لمستقبل سلمي تنتهي فيه الحرب والنزوح، ويمكن لهن مواصلة التعليم ولعب دور في مجتمعاتهن. ولكن توصياتهن في الوقت الحالي ركزت على إقامة أنشطة أكثر استدامة بالقرب من أماكن إقامتهن تتضمن التدريبات المهنية وتعليم مهارات تتيح لهن لعب دور منتج (الخباطة وتصفيف الشعر والكمبيوتر واللغات وغيرها). بالإضافة إلى ذلك، ترغب بعضهن في إتاحة أماكن آمنة حيث يمكن لهن ممارسة الرياضة أو أي أنشطة بدنية. ونعني بأماكن آمنة أنها لا تحتاج إلى مواصلات وتديرها نساء. وكذلك يجب أن تتضمن المساحات مرافق لرعاية الأطفال كي يتسنى لهن اصطحاب أطفالهن أو إخوتهن الصغار. وكان الأمر الأهم هو توفير مدارس في أحيائهن تُقدم تعليماً مستمراً ومجانياً.
- وكذلك شملت اقتراحات الأمهات والآباء توفير أنشطة مهنية أكثر استدامة لبناتهم-ن. ونظراً للوضع الاقتصادي المزري، أوضحوا تفضيل أنشطة قد توفر وظائف حقيقية، ولكن بشرط أن تتم النشاطات في أماكن آمنة ومغلقة تحمي الفتيات من التحرش الجنسي أو الاختطاف أو أي تهديد آخر قد يواجهنه في الطريق. وأكد البعض على ضرورة توفير مراكز صحية تقدم حلولاً طبية لتأخر النمو ومرض التلاسيميا (نقص الحديد المزمن) والأمراض الذهنية.

توصيات واقتراحات من القطاعات المعنية

- اقترحت المعلمات والمعلمون أن تطوير أوضاع مراكز التعليم من شأنه تشجيع المزيد من الأهل على إرسال بناتهم إلى المدرسة. على سبيل المثال، تزويد المدارس بالوقود للتدفئة في الشتاء، والكتب والأدوات المكتبية. بالإضافة إلى ذلك، أكدوا على أهمية دعم الكادر التعليمي بالموارد المالية والتدريب لتنمية المؤهلات وتعزيز الحافز الذاتي للعمل. أثارت المعلمات نقطة مهمة أخرى وهي حماية المدارس من الهجمات المحتملة من جهة الجماعات المسلحة، ويمكن تحقيق ذلك عبر وضع سياسات ولوائح تضمن مساءلة الأفراد أو الجماعات التي قد تنتهك هذه السياسات. بالإضافة إلى ذلك، يدرك الكادر التعليمي أن أحد الأسباب الرئيسية لانقطاع اليافعات عن المدرسة هو الوضع الاقتصادي الصعب لأسرهن. ولذلك اقترحوا مقارنة دعم شاملة من شأنها توفير المزيد من الوظائف والدخل المستدام للأسر والمزيد من الفرص التعليمية للفتيات. وأوصى معظم الكادر التعليمي بعقد جلسات توعوية مع أولياء الأمور لشرح أضرار زواج الأطفال على الحالة النفسية والجسدية للفتيات، وكذلك أهمية تعليم الفتيات قبل الزواج.



- اقترح الكادر العامل في مجال الصحة توفير أنشطة توعية مع الأهل والفتيات المتزوجات في سن مبكرة حول التأثير السلبي لهذه الممارسة. وكذلك تم اقتراح زيادة الدعم وتزويد المراكز الصحية بالمزيد من المعدات الطبية والأدوية والمراكز بغية التعامل مع الأمراض الجسدية والذهنية التي قد تواجهها الفتيات المتزوجات في سن مبكرة.
- يرى خبراء وخبيرات الحماية أنه يجب تضمين خدمات الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في أنشطة أخرى وتجنب تقديمها كخدمات منفصلة، وذلك من منطلق أنّ التعامل مع فريقين مختلفين غير محبب من قبل العديد من العائلات والفتيات. وتقتصر الخبرات في هذا المجال دمج هذه الخدمات والتركيز أكثر على زيارة العائلات بدلاً من دعوتهم إلى المراكز تجنباً للعواقب الاجتماعية أو الأذى. هذا بالإضافة إلى توصية أخرى تتمثل في دمج أنشطة الحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في برامج أخرى، مثل التعليم والتدريب المهني، بدلاً من تسميتها صراحةً تحت عناوين حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك من شأنه تخفيف حساسية العائلات تجاه مثل هذه المسائل ومخاوفهم من الوصم الاجتماعي.

اقتراحات وتوصيات بناء على تحليل البيانات والملاحظات الميدانية

أكد إجراء هذا البحث حول الفتيات اليافعات ومعهن، ضمن سياق حياتهن وأوضاعهن في واحدة من أكثر البيئات خطورة للأطفال، أن ضعف اليافعات يمكن أن يصل إلى مستويات لا يمكن تصورها. حيث نجد أن الزواج المبكر والقسري، وحالات الانتحار ومحاولات الانتحار، وعمالة الأطفال، والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، والحرمان من التعليم، ردود فعل تلجأ إليها المجتمعات والأسر عند مواجهة مخاطر الحرب والفقر والنزوح. في مثل هذه البيئات، وبناءً على تحليلنا وخبرتنا، نجد أن الحلول والاستجابات الشاملة المصممة لاحتياجات المجتمع هي التدخلات المطلوبة. لا تعيش الفتيات اليافعات بمفردهن، بل تحيط بهن عائلات ومجتمعات وعوامل أخرى تتحكم جميعها في حياتهن ومستقبلهن. لذلك، على أي استجابة إلى وضعهن مراعاة الطبقات المتقاطعة من الضعف والظلم والتمييز التي تنتج عن الأوضاع المختلفة التي تحيط بالفتيات. لن يتم الحد من حالات الزواج القسري والمبكر وحالات الانتحار ومحاولات الانتحار والانتهاكات الأخرى دون استراتيجية تخاطب جميع الأطراف المعنية والمؤسسات ذات الصلة في المجتمعات.

بالإضافة إلى ذلك، لا تعد الفتيات اليافعات في هذه المناطق مجموعة متجانسة تواجه الظروف ذاتها، حيث تواجه الفتيات اليافعات النازحات من قاطنات الخيم المزدحمة تحديات مختلفة عن غيرهن. وكذلك تواجه الفتيات ذوات الإعاقة أو المرض تحديات مختلفة. وبالتالي، ينبغي أن تكون التدخلات مصممة لتلبية احتياجات الفئات المختلفة من اليافعات. ويبدو أن الجهات الفاعلة المحلية في مجال حماية الأطفال والحماية بشكل عام تؤدي عملاً رائعاً وتساهم قدر المستطاع، ومن الضروري دعم هذه المنظمات والمبادرات عن طريق الجهات المانحة الدولية والمحلية ومنحها المساحة والأدوات والتمويل لتطوير استجابات تناسب المجتمعات التي عملت معها لسنوات. بالإضافة إلى ذلك، يعد وجود تجمعات لكل قطاع (التجمعات التي أنشأتها اليونيسف) أمراً مفيداً. ولكن على مقدمي الخدمات التواصل



ومشاركة الاحتياجات والثغرات بغية تقديم استجابات أشمل في المنطقة.

نجد أن المخيمات بيئة قمعية للفتيات اليافعات، والإجراء الأنجع لتحسين أوضاع قاطنات المخيمات هو مغادرة الخيم والعيش في مأوى حقيقي. حيث بينت هذه الدراسة أن العديد من الانتهاكات وأفعال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي تتفاقم وتتصاعد في مكان مثل المخيم.

من ناحية أخرى، يتسع العنف القائم على النوع الاجتماعي في سياقات الحرب والنزوح والعنف وانعدام الأمن والوضع الاقتصادي الصعب، ويتحول إلى أشكال جديدة ونحو مجموعات مختلفة. نوصي بإجراء المزيد من الدراسات والتقييمات حول الانتهاكات ضد الفتيان اليافعين أيضاً، حيث نشهد ارتفاعاً كبيراً في معدلات حالات الانتحار ومحاولات الانتحار، والحرمان من التعليم، وعمالة الأطفال، بين الفتيان واليافعين.

من الواضح أن الحل الأنجع لتسريع عملية التمكين والشفاء لجميع الفئات المستضعفة من الأطفال والنساء والرجال (وغيرهم) في هذه المناطق هو مضاعفة الضغط لإيجاد حل سياسي يُنهي الحرب والقصف والنزوح.



ملحقات

الملحق 1: جدول موجز يوضح بالتفصيل أعداد المشاركين-ات المستهدفين-ات بأدوات البحث / منطقة التنفيذ

أداة البحث	المجموعة المستهدفة	عدد المشاركين-ات	المنطقة	المجموع
حلقات النقاش المركزة	الفتيات اليافعات	6	كلبي	7 حلقات نقاش مع الفتيات 45 مشاركة
		5	كلبي (مخيم 1)	
		5	كفر تخاريم	
		7	مارع	
		7	مارع (بعض المشاركات من مخيمات تقع في مارع)	
		7	مارع (بعض المشاركات من مخيمات تقع في مارع)	
		8	كلبي (مخيم 2)	
أمهات (لفتيات بين عمر 12-17 عاماً)	أمهات (لفتيات بين عمر 12-17 عاماً)	6	كلبي (مخيم 1)	4 حلقات نقاش مع أمهات الفتيات 24 مشاركة
		5	كفر تخاريم	
		7	مارع	
		6	كلبي	
آباء (لفتيات بين عمر 12-17 عاماً)	آباء (لفتيات بين عمر 12-17 عاماً)	6	معرة مصرين	4 حلقات نقاش مع آباء الفتيات 24 مشارك
		5	إدلب	
		7	سرمد	
		6	الدانا	



أداة البحث	المجموعة المستهدفة	عدد المشاركين-ات	المنطقة	المجموع
مقابلات مفصلة مع عاملات وعاملين في القطاعات	قطاع حماية الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي	6		14 مقابلة فردية قطاعية
	القطاع الصحي	4		
	القطاع التعليمي	5		
استبيان	الجهات المقدمة للخدمات المتعلقة باحتياجات الفتيات اليافعات في منطقة البحث	62		62 استبيان



الملحق 2: الموافقة الخطية

Women Now
For Development
النساء الآن للتنمية



ورقة الموافقة للمقابلة وجلسة النقاش

نوع الأداة البحثية:

رقم الجلسة أو المقابلة:

التاريخ:

اسم الباحثة أو الباحث (أو لقب):

قبل البدء بجلسة النقاش أو المقابلة يجب أن تقرأ/ يشرح عن هذا البحث وهدفه وعن مجريات جلسة النقاش والمقابلة وحقوقك كمشارك/ة.

هدف البحث والمشاركة

" يقوم فريق منظمة النساء الآن ومنظمة حراس بهذه البحث لفهم وتحليل الأوضاع والظروف والتحديات والفرص التي تعيشها الفتيات بين عمر 12-17 سنة بهدف معرفة مدى تأثير الفتيات بأوضاع الحرب والزوح والوضع الاقتصادي وذلك من أجل العمل سوية على إيجاد الحلول أو الاستجابات المناسبة على المدى القصير والبعيد.

إن المنظمة الراحية لهذا البحث هي منظمة نساء الآن للتنمية وهي منظمة سورية معنية بالشأن المدني السوري وتعمل في مناطق شمال غرب سوريا.

المخاطر والعواقب من المشاركة

لا توجد أية مخاطر أو عواقب متوقعة من مشاركتك في الدراسة. إنما قد تتخلل جلسة النقاش أو المقابلة بعض الحالات الانفعالية أو سرد لمواقف حساسة. الرجاء التوقف عند شعورك بأي من هذه الانفعالات، أو تجاوز أي سؤال قد تجدينه أو تجده غير مناسب من أية ناحية.

التسجيل سنقوم بتسجيل جلسة النقاش أو المقابلة لغرض تفرغ المعلومات وتحليلها. إن وجود التسجيل يساعدني كباحث/ة على نقل التفاصيل بمصداقية ودقة. أرجو إعلامنا إذا كانت لديك أية استفسارات قبل الموافقة على هذه الورقة.

السرية ستبقى المعلومات التي تم جمعها خلال جلسة النقاش أو المقابلة سرية. لن يتم استخدام أسماء المشاركين أو المشاركات أو أية تفاصيل لها دلالة لأي شخص أو جهة خلال الدراسة بأي شكل من الأشكال. سنحتفظ بالملفات الصوتية إلى الانتهاء من كتابة البحث وبعدها سيتم إتلافها. يمكنك إعطاء أي اسم لك إن كنت لا تريد/ين إظهار اسمك الحقيقي في التسجيل.

حماية المعلومات سيتم حفظ المعلومات بشكل إلكتروني (ملفات) في مكان محمي إلكترونيًا، بحيث لا يمكن الوصول إليه إلا من قبل الباحثين والباحثين والمنظمة الراحية. لن يتم مشاركة هذه المعلومات في وضعها الخام مع أية جهة ثالثة. عند الانتهاء من كتابة البحث سيتم نشره كي تصل نتائجك إلى أكبر شريحة ممكنة. نضمن عدم ذكر أية أسماء حقيقية أو تفاصيل دالة، خاصة أن الهدف من البحث لا يركز على تفاصيل فردية بل تحليل لأوضاع عامة تخص الفتيات.



نوع المشاركة

إن هذه المشاركة طوعية ويجب أن تتم وفقاً لموافقتك و رغبتك. ويمكنك إلغاءها قبل البدء لأي سبب تجديده أو تجده مهما لك.

عبر توقيع هذا الموافقة ، سوف تقوم/ين باعطائنا الإذن باستخدام أي معلومة ، تم جمعها خلال هذه المقابلة ليتم استخدامها من قبل المنظمة المنفذة لأهداف بحثية: عبر إعطائنا الإذن، أنت لا تتخلين عن أي من حقوقك التي تتمتع/ين بها على هذه المواد.

أوافق على مشاركة المعلومات التي أدليت بها ضمن الجمعيات المشاركة في المشروع بهدف مراجعة المعلومات وتحليلها. كما أعي أن مشاركة هذه البيانات ضمن المنظمات المشاركة في المشروع هي محصورة ضمن هذا المشروع ولا تعطي الصلاحية لأي منظمة لاستخدام المعلومات التي أدليت بها بشكل خاص ضمن أي مشروع آخر منفصل.

يمكنك وضع أي من عناصر الحظر التالية:

عدم مشاركة الأسماء الواردة في المقابلة.

أوافق على استخدام هذه المواد التي أدليت بها، باستثناء إطار الحظر المذكورة في الأعلى

الرجاء ملء هذه البيانات قبل التوقيع

اسم المشاركة او المشارك (أو لقب):

العمل إن وجد:

الحالة الاجتماعية:

عددالأطفالإن وجد:

العمر:

منطقة السكن:

توقيع الباحث/ة

توقيع المشارك/ة



الملحق 3: تعهد السرية



Women Now
For Development
النساء الآن للتنمية

وثيقة حماية ملكية

الاسم : _____

المسمى الوظيفي: _____

مكان العمل : _____

أنا الموقع/ة أدناه أتعهد بأن أحافظ على سرية المعلومات و الأدوات المرتبطة بالعمل ضمن مشاريع و أنشطة النساء الآن و مراكزها ، و عدم نشر أي منها حتى بعد إنهائي العمل حيث ان ملكيتها و حقوق نشرها واستخدامها تعود للنساء الآن ، كما اتعهد اني لن أقوم بتطبيق أو نشر التقنيات و المعلومات التي اتفقاها من الترتيبات مع المنظمة خلال فترة سنتين من انتهاء العقد الا بعلم المنظمة و موافقة رسمية منها.

و يضاف لها جميع المعلومات التي ألم بها أو قد تصل إلى علمي وإطلاعي جراء عملي لدى المنظمة . وأن أراعي الكتمان التام فيما يتعلق بأعمال المنظمة و الأنشطة التي تقوم بها ، وكل ذلك باستثناء ما أفرض كتابياً بالبوح به من قبل ادارة المنظمة أو بموجب أمر قضائي صادر من محكمة .

وأصرح بأن أي إخلال بصدر عني و عدم التزامي بالمحافظة على السرية المطلقة لأعمال المنظمة أو شركائها أو علاقاتها سيعرضني للمسائلة القانونية و القضائية.

بعود ملكيته لمنظمة النساء الآن من أجل التنمية

اسم وتوقيع مدير/ة الموارد البشرية	اسم وتوقيع طالب الخدمة	اسم وتوقيع مزود/ة الخدمة
_____	_____	_____

Women Now for Development | www.women-now.org



Women Now
For Development
النساء الآن للتنمية

